مقصد العقل
في الصراع العربي الصهيوني

د. سامي محمد الصلاحات*

(*) أستاذ مساعد غير متفرغ – جامعة دبي.

ملخص البحث

مفهوم العقل الواعي يشكل أهمية بارزة في فهم مقتضيات القضية الفلسطينية وطبيعة الصراع العربي الصهيوني، إذ به يمكننا استدراك معالم هذا الصراع، والمؤامرات الدولية التي تحاك ضد المسلمين في فلسطين المحتلة، والمخططات التي يسعى الصهاينة لفرضها على المنطقة العربية والإسلامية.

ولقد حاول الصهاينة قدر الإمكان العمل على تعطيل العقل العربي والمسلم عن التفكير في كيفية القضاء عليهم، أو حتى مواجهتهم، من خلال مسكنات فكرية وسياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية، وكلما حاول هذا العقل النزول إلى ساحات المعركة، أشغلوه بمعارك جانبية وهامشية؛ ليبتعد عن لب الصراع وأساسه.

وفضلاً على هذا كله، فرضوا عليه حلولاً وطروحات، مثل: "السلام الزائف"، أو "التطبيع"، أو "فكرة الشرق الأوسط الكبير"، بحجج واهية، انطلت على بعض المفكرين العرب والمسلمين، وجعلوا المشكلة في المقاومة ومشروع الجهاد، وأن الاحتلال والمجازر التي يرتكبها العدو ضد المسلمين في فلسطين، هي أعمال للدفاع عن النفس، وللحفاظ على الأمن واستقرار المنطقة.

في دراستنا هذه، سنحاول قدر الإمكان بيان أهمية دراسة العقل كمقصد شرعي أصولي، بُحِثَ –سابقاً– في مباحث مقصاد الشريعة، وكيفية حفظه وجوداً وعدماً، مع بيان تطبيق هذه الدراسة على أهم صور الصراع العربي الصهيوني، وهو الاختلاف القائم بين المنهج الإسلامي الداعي للعودة إلى الجهاد والمقاومة إذ ذلك هو الطريق الشرعي المنطقي، في طرد المحتل اليهودي، في حين يرى غيرهم – وعلى الأخص العلمانيون واليساريون – بأن الصراع سياسي.

هذه الدراسة ستبين أهم الفوارق بين هذين المنهجين، مع بيان بعض صور الصراع العقلي التي وقعت، وقد تقع بين المسلمين واليهود في هذه المعركة طويلة الأمد.

التوطئة:

مفهوم العقل الواعي يشكل أهمية بارزة في فهم مقتضيات القضية الفلسطينية وطبيعة الصراع العربي الصهيوني، إذ به يمكننا استدراك أهم معالم هذا الصراع، والمؤامرات الدولية التي تحاك ضد المسلمين في فلسطين المحتلة، والمخططات التي يسعى الصهاينة لفرضها على المنطقة العربية والإسلامية.

ولقد حاول الصهاينة – قدر الإمكان – العمل على تعطيل العقل العربي والمسلم عن التفكير في كيفية القضاء عليهم أو حتى مواجهتهم، من خلال مسكنات فكرية وسياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية، وكلما حاول هذا العقل النزول إلى ساحات المعركة، أشغلوه بمعارك جانبية وهامشية؛ ليبتعد عن لب الصراع وأساسه. وفضلاً على هذا كله، فرضوا عليه حلولاً وطروحات مثل "السلام الزائف"، أو "التطبيع"، أو "فكرة الشرق الأوسط الكبير"، بحجج واهية، انطلت على بعض المفكرين العرب والمسلمين، وجعلوا المشكلة في المقاومة ومشروع الجهاد، وأن الاحتلال والمجازر التي يرتكبها العدو ضد المسلمين في فلسطين هي أعمال للدفاع عن النفس، وللحفاظ على الأمن واستقرار المنطقة.

في دراستنا هذه، سنحاول قدر الإمكان بيان أهمية دراسة العقل كمقصد شرعي أصولي، بُحث سابقاً في مباحث مقاصد الشريعة، وكيفية حفظه وجوداً وعدماً، مع بيان تطبيق هذه الدراسة على أهم صور الصراع العربي الصهيوني، وهو الاختلاف القائم بين المنهج الإسلامي الداعي إلى الجهاد والمقاومة طريقاً شرعياً منطقياً لطرد المحتل الصهيوني، في حين يرى غيرهم – وعلى الأخص العلمانيون أو اليساريون – بأن الصراع سياسي.

هذه الدراسة ستبين أهم الفوارق بين هذين المنهجين، مع بيان بعض صور الصراع العقلي التي وقعت وقد تقع بين المسلمين والصهاينة في هذه المعركة طويلة الأمد، ثم نوضح أهم المقاصد الأصيلة التي يمكن الاعتماد عليها للحفاظ على مقصد العقل، لذا ستكون مباحث هذه الدراسة كالتالي:

المبحث الأول: مقصد العقل عند علماء الشريعة والأصول

المبحث الثاني: توصيف أهم صور الصراع العقلي بين العرب والصهاينة

المبحث الثالث: مقاصد أصيلة في حفظ ضروري العقل

المبحث الأول
مقصد العقل عند علماء الشريعة والأصول

العقل في اللغة

يطلق العَقْلُ في اللغة بمعنى: "الحِجْرُ والنهى، يقال: رجلٌ عاقلٌ وعَقولٌ، وعَقَلَ يَعْقِلُ عَقْلاً ومَعْقولاً أيضاً. وهو مصدرٌ، وقال سيبويه: هو صفةٌ، والعَقْلُ: الملجأ، والجمع العُقولُ. قال أحيحة:

وقد أعددت للحَدَثانِ صَعْباً لوَ انَّ المرءَ تنفعهُ العُقولُ

والعَقولُ: الدواء الذي يمسك البطن، قال الأصمعيّ: عَقَلْتُ البعير أعْقِلُهُ عَقْلاً، وهو أن تثني وظيفَه مع ذراعه فتشدّهما جميعاً في وسط الذراع، وذلك الحبل هو العِقالُ، والجمع عُقُلٌ. وعَقَلَ الوَعِلُ، أي امتنع في الجبل العالي، يَعْقِلُ عُقولاً، وبه سمِّي الوعل عاقِلاً. وعَقَلَ الدواءُ بطنَه، أي أمسكه. وعَقَلَ الظلُّ، أي قام قائم الظهيرة. وعَقَلَتِ المرأةُ شعرها: مَشَطته. والعاقِلَةُ: الماشطَةُ. وأعقَلَ القومُ، إذا عَقَلَ بهم الظلّ، أي لجأ وقلصَ، عند انتصاف النهار. وعَقَّلتُ الإبل، من العِقالِ، شدِّد للكثرة. وتَعَقَّلَ: تكلَّفَ العقلَ"[1].

وقيل: العقل هو القوة المتهيئة لقبول العلم، ويقال للعلم الذي يستفيده الإنسان بتلك القوة: عقل، وهذا العقل هو المعني بقوله تعالى ﴿وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ﴾، سورة العنكبوت، ٤٣، وكل موضع ذم الله فيه الكفار بعدم العقل فإشارة إلى الثاني دون الأول، نحو: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ﴾، سورة البقرة، ١٧١.

وقيل أن أصل العقل: الإمساك والاستمساك، كعقل البعير بالعقال، وعقل الدواء البطن، وعقلت المرأة شعرها، وعقل لسانه: كفه، ومنه قيل: للحصن: معقل، وجمعه معاقل[2].

---

(١) بتصرف من الجوهري، **الصحاح في اللغة وصحاح العربية**، مادة عقل، ٥/١٧٦٩.
(٢) الراغب الأصفهاني، **مفردات ألفاظ القرآن**، ص٥٧٧.

وعقَل الشيءَ عَقْلاً فهِمهُ وتدبَّرهُ، والعاقِل اسم فاعل جمعه عُقَّال وعُقلاءُ والعاقلة قوَّة العقل كما أن الذاكرة قوة الذكر، العَقْل مصدر والحِجر والنُّهَى وهو ضدُّ الحمق والجهل، وقيل العقل جوهرٌ روحانيٌّ خلقهُ الله تعالى متعلقاً ببدن الإنسان، وقيل: العقل نور في القلب يعرف الحق والباطل، ونقل ابن منظور أيضاً أن " العقل ما يعقل بهِ حقائِق الأشياءِ، وقال بعض الحكماءِ: إذا عقَلك عقْلك عمَّا لا ينبغي فأنت عاقِل، والتعقُّل عند الحكماءِ قسم من الإدراك، وهو إدراك الشيءِ مجرَّداً عن اللواحق المادّية، وقد يطلق على الإدراك مطلقاً"[٣].

العقل في النصوص الدينية

وقد استخدم العقل في القرآن الكريم للدلالة على الصفة التي يمتاز بها الإنسان عن غيره من الخلق، وهو مناط التكليف والحساب، ولهذا كان من الخطاب القرآني الموجه للإنسان أن يُذكر دائماً بأصل التفضيل على الخلق، كقوله تعالى ﴿قَدۡ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلۡأٓيَٰتِۖ إِن كُنتُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾ سورة آل عمران، ١١٨، ويكفي أن عبارة ﴿أَفَلَا تَعۡقِلُونَ﴾، وردت أكثر من أربع عشرة مرة[٤].

والعقل في ديننا له من التكريم والتبجيل ما يجعله يتربع على عرش التكريم الذي أعطاه الله عز وجل للإنسان، وسمى العلم المستفاد منه روحاً ووحياً وحياة، فقال الله سبحانه وتعالى ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ رُوحٗا مِّنۡ أَمۡرِنَاۚ﴾ سورة الشورى، ٥٢، وقال سبحانه ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيۡتٗا فَأَحۡيَيۡنَٰهُ وَجَعَلۡنَا لَهُۥ نُورٗا يَمۡشِي بِهِۦ فِي ٱلنَّاسِ﴾ سورة الأنعام، ١٢٢، وحيث ذكر النور والظلمة أراد به العلم والجهل كقوله ﴿يُخۡرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِۖ﴾ سورة البقرة، ٢٥٧[٥].

والأحاديث التي وردت في فضل العقل وشرفه عديدة تبلغ العشرات، تشير

---

(٣) ابن منظور، **لسان العرب**، [مادة عقل].

(٤) نقلاً عن: ناصر العقل، **الاتجاهات العقلانية الحديثة**، (الرياض: دار الفضيلة، ط١، ٢٠٠١)، ص ٢٨.

(٥) انظر بتوسع: الغزالي، **إحياء علوم الدين**، في العقل وشرفه وحقيقته وأقسامه، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٦)، ١/٧٣.

بمجملها إلى أن العقل منحة وهبة ساقها الله عز وجل للإنسان، وبها فضله على سائر الخلق والأحياء.

ومنها، ما قاله صلى الله عليه وسلم: "**أول ما خلق الله العقل، فقال له أقبل، فأقبل، ثم قال له: أدبر، فأدبر، ثم قال الله عز وجل: وعزتي وجلالي ما خلقت خلقاً أكرم علي منك، بك آخذ، وبك أعطي، وبك أثيب، وبك أعاقب**"(٦).

وعن عمر بن الخطاب، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "**ما اكتسب المرء مثل عقل يهدي صاحبه إلى هدى، أو يرده عن ردى**"(٧).

وما رويٌ عنه صلى الله عليه وسلم: "**رأس العقل – بعد الإيمان بالله –: التودد إلى الناس، وأهل التودد في الدنيا لهم درجة في الجنة، ومن كانت له في الجنة درجة فهو في الجنة، ونصف العلم حسن المسألة، والاقتصاد في المعيشة نصف العيش، تكفي نصف النفقة، وركعتان من رجل ورع أفضل من ألف ركعة من مخلط**(٨)**، وما تم دين المسلم – قط – حتى يتم عقله، والدعاء يرد الأمر، وصدقة السر تطفيء غضب الرب، وصدقة العلانية تقي ميتة السوء، وصنائع المعروف إلى الناس تقي صاحبها مصارع السوء، الآفات والمهلكات وأهل المعروف في الدنيا هم أهل المعروف في الآخرة، والمعروف ينقطع فيما بين الناس، ولا ينقطع فيما بين الله وبين من افتعله**"(٩).

العقل في الاصطلاح الشرعي

كما يطلق العقل في استعمالات علماء الشريعة – بالعموم – على العلم،

---

(٦) **شعب الإيمان**، باب في تعديد نعم الله.

(٧) **شعب الإيمان**، [٣٣] من شعب الإيمان، فصل في فضل العقل الذي هو من النعم العظام التي كرم بها عباده.

(٨) الخلط: هو الجمع بين أجزاء الشيئين فصاعدا، سواء أكانا مائعين، أم جامدين، أم أحدهما مائعا والآخر جامدا، وهو أعم من المزج، ويقال: اختلط الشيء. نقلاً عن الراغب الأصفهاني، **المفردات**، مادة "خلط".

(٩) **شعب الإيمان**، [٥٧] من شعب الإيمان، فصل في طلاقة الوجة و حسن البشر لمن يلقاه من المسلمين.

وضد الجهل والنُهية والحمق، وعلى حد توصيف اللغويين هو: العلم بصفات الأشياء من حسنها وقبحها، وكمالها ونقصانها.

فالعقل هو الذي يمنع صاحبه من الابتعاد عن الطريق القويم أو الوقوع في شر أعمال نفسه، يقول الإمام علي بن أبي طالب ٤٠هـ: "**العقل عقلان: مطبوع ومسموع، فلا ينفع مطبوع إذا لم يكن مسموعاً، كما لا ينفع ضوء الشمس وضوء العين ممنوع**"(١٠).

أما حقيقة العقل، فقد ذكر الحارث بن أسد المحاسبي: "**إنه غريزة يتهيأ بها إدراك العلوم النظرية، وكأنه نور يقذف في القلب به، يستعد لإدراك الأشياء**"(١١)، **ويقول أبو حيان التوحيدي بأنه** "**منظومة التجارب الإنسانية، وكلما كانت تجارب العقل أكثر، كانت النفس أتمّ عقلاً**"(١٢)، وبه يستدل على أن العقل هو الفاعلية والنشاط التي يقوم بها الإنسان العاقل بوعي وتدبر وحكمة.

لقد فضل الله الإنسان بالعقل على غيره من المخلوقات والأحياء، وهذا ما جعله خليفة في الأرض، وكلفه بالرسالة؛ ليعمر الأرض، ويقيم العدل، وقد جعل العلماء العقل من المقاصد الشرعية في الإسلام، والعقل له "قوة في نفس الإنسان يستطيع عن طريقها إدراك العلوم، وتحصيل المعارف"(١٣)، وعلى حد توصيف الإمام الغزالي ٥٠٥هـ فالعقل: "**آلة الفهم، وحامل الأمانة، ومحل الخطاب والتكليف، وملاك أمور الدين والدنيا، وبأنه أشرف صفات الإنسان**"(١٤).

واستعمالات العقل في التراث العربي والإسلامي غالباً ما تشير إلى عكس كل من "العاطفة"، و"السلطة"، و"الأسطورة"، وهو الذي استطاع أن يتواصل ويطور حضارة عربية وإسلامية استمرت لأكثر من عشرة قرون، ولم يكن

---

(١٠) الراغب الأصفهاني، **مفردات ألفاظ القرآن**، ص٥٧٧.
(١١) نقلاً عن: الغزالي، **إحياء علوم الدين**، في العقل وشرفه وحقيقته وأقسامه، ١/ ٧٥.
(١٢) نقلاً عن: مجموعة من الباحثين، **مكانة العقل في الفكر العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ١٩٩٨)، ص٨٤.
(١٣) يوسف العالم، **المقاصد العامة للشريعة الإسلامية**، ص٣٢٨.
(١٤) نقلاً عن يوسف العالم، **المقاصد العامة**، ص٣٥٠.

ضيراً أن يقوم علماء الأصول بجعل العقل والنقل على مرتبة واحدة من الاستدلال الشرعي، وأن لا نقل بدون عقل يعي، وأن لا عقل بدون تبعية للنقل القاطع.

تحديد بعض المصطلحات ذات الصلة

درج بعض علماء الشريعة واللغة على تحديد بعض المصطلحات المتلازمة والمتقاربة في معناها، ولعل ما يمكن تفسيره – هنا – مصطلحا النفس والقلب من حيث اللغوية(١٥):

١) **النفس**: النون والفاء والسين أصلٌ واحد يدلُّ على خُروج النَّسيم كيف كان، من ريح أو غيرها، وإليه يرجعُ فروعه، ويقال للعَيْن: نَفَسٌ. وأصابت فلاناً نَفْسٌ. والنَّفْس: الدَّم، وهو صحيح، وذلك أنَّه إذا فُقِد الدّمُ من بَدَنِ الإنسان فَقَدَ نَفْسَه، وتعني الروح كما في قوله تعالى ﴿أَخْرِجُوٓاْ أَنفُسَكُمُ﴾ سورة الأنعام، ٩٣.

٢) **القلب**: القاف واللام والباء أصلانِ صحيحان: أحدهما يدلّ على خالِص شَيءٍ وشَريفِه، والآخَرُ على رَدِّ شيءٍ من جهةٍ إلى جهة. فالأوَّل القَلْبُ: قلب الإنسان وغيره، سمِّي لأنَّه أخْلصُ شيء فيه وأرفَعُه. وخالِصُ كلِّ شيءٍ وأشرفُه قَلْبُه. ومنه قلب الشيء: تصريفه وصرفه عن وجه إلى وجه، كقلب الثوب، وقلب الإنسان، أي: صرفه عن طريقته، قال تعالى ﴿وَإِلَيْهِ تُقْلَبُونَ﴾ سورة العنكبوت، ٢١، وقلب الإنسان قيل: سمي به لكثرة تقلبه، ويعبر بالقلب عن المعاني التي تختص به من الروح والعلم والشجاعة وغير ذلك، وقوله ﴿وَبَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنَاجِرَ﴾ سورة الأحزاب،١٠، أي: الأرواح. ومنه قوله ﴿وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾ سورة الحج، ٤٦، قيل: العقل، وقيل: الروح. لكن الأدق من حيث الاصطلاحية أن استعمالات العقل قد أخرجت معانيه عن التلازم مع معاني القلب والنفس.

---

(١٥) ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، والراغب الأصفهاني، **مفردات ألفاظ القرآن**، في مادة [النفس، القلب].

العقل في اصطلاح علماء الأصول

في علم أصول الفقه، مثَّل العقلُ الحيزَ الأكثر وجوداً في فهم نص الشارع الكريم، إلى جانب ضيق جداً من وجود النقل القطعي، وهذا ما جعل كتب الأصول والمقاصد تزدهر ازدهاراً كبيراً في تأطير وتبويب أبواب الاجتهاد وعقلية المجتهد. فعلى نطاق الأدلة الشرعية النقلية، هناك دليلان متفق عليهما إجماعاً فقط، هما: "الكتاب والسنة"، في حين أن باقي الأدلة الشرعية مثل الإجماع والقياس والمصالح المرسلة وسد الذريعة والاستحسان والعرف وغيرها هي أدلة قائمة بالمجمل على العقل واجتهاداته، مما جعل دائرة الاختلاف تتسع في هذه الأدلة، وتنحصر في دليلي الكتاب والسنة.

وقد اتفق علم أصول الفقه مع غيره من العلوم الشرعية والمنطقية بأن العقل له مناهج يمكن الوصول بها إلى درك الحقائق والعلوم، فهناك في علم أصول الفقه ما يُعرف بالقياس والاستدلال بالشاهد على الغائب والسبر والتقسيم، والطرد والعكس.

ولقد أثارت إشكالية العقل والنقل بين المذاهب الفقهية والفرق العقائدية والأحزاب السياسية وطرق الفلاسفة – في تاريخنا الإسلامي – صدى ما زال أثره إلى يومنا هذا، ولن ينتهي حتى تقوم الساعة، إذ أن جمع العقل والنقل معاً، تأييداً أو معارضةً، هو بذاته إشكال واقع في البشرية منذ أن خُلقت، بيد أنها قد أخذت إطاراً أوسع في الفكر الإسلامي.

يقول الشاطبي ٧٩٠هـ: "المقدمة العاشرة: إذا تعاضد النقل والعقل على المسائل الشرعية، فعلى شرط أن يتقدم النقل، فيكون متبوعاً، ويتأخر العقل فيكون تابعاً، فلا يسرح العقل في مجال النظر إلا بقدر ما يسرحه النقل"[١٦].

---

(١٦) الشاطبي، **الموافقات في أصول الشريعة**، ٨٧/١، قارن عن نظرة ابن تيمية لإشكالية العقل والنقل، علاء الدين رحال، **معالم وضوابط الاجتهاد عند شيخ الإسلام ابن تيمية**، ص٣٠٧.

وتأصل أصولياً، إذ اعتبر أن "يتقدم النقل متبوعاً، ويتأخر العقل تابعاً، فلا يسرح العقل في مجال النظر إلا بقدر ما يُسرحه النقل"[١٧].

وهناك منهج عقلي منطقي رصين، أخذ به علماء الإسلام وغيرهم كالمناطقة والفلاسفة، وهو منهج الاستقراء، وهو: "تصفح أمور جزئية؛ ليحكم بحكمها على أمر يشمل تلك الجزئيات"، ثم قسموه إلى قطعي وظني.

فالقطعي ما كان تاماً، وهو: "إثبات الحكم في جزئي؛ لثبوته في الكلي على الاستغراق، وهذا هو القياس المنطقي المستعمل في العقليات وهو حجة بلا خلاف"[١٨].

والظني غير التام، وهو: إثبات الحكم في كلي؛ لثبوته في أكثر جزئياته من غير احتياج إلى جامع، وهو المسمى في اصطلاح الفقهاء بـ"الأعم الأغلب"، والأخير لا يفيد القطع، بل يصلح للفقهيات والظنيات.

ونحن حين نتناول دراسة المناهج المعتبرة وغير المعتبرة، نقوم بذلك بناء على غلبة الظن على توفر المصالح في هذه المناهج أكثر من غيرها، أو قلة المفاسد فيها عن غيرها، وهذا هو السلوك المعتمد أصولياً: تقويم المناهج والأدوات بناءً على توفر المصلحة وندرة المفسدة، كما يقول ابن عبد السلام ٦٦٠هـ: "الاعتماد في جلب معظم مصالح الدارين، ودرء مفاسدهما يبنى في الأغلب على ما يظهر في الظنون"، ولأن "معظم مصالح الدنيا ومفاسدها معروفة بالعقل"[١٩].

---

(١٧) الشاطبي، **الموافقات في أصول الشريعة**، ١/٨٧، مجدي عاشور، **الثابت والمتغير في فكر الإمام أبي إسحاق الشاطبي**، (دبي: دار البحوث للدراسات الإسلامية، ط١، ٢٠٠٢)، ص٣٧٨.

(١٨) انظر: الزركشي، **البحر المحيط في أصول الفقه**، تحرير: مجموعة من العلماء، (الكويت: وزارة الأوقاف، ط٢، ١٩٩٢م)، ٦/١٠، الشاطبي، **الموافقات في أصول الشريعة**، ١/ ٢٤، ٤/٢٤٢، كذلك انظر:
Theories of Islamic Law, Imran Ahsan Nyazee, (pakistan: International Institute of Islamic Thought, first edition, 1994). P. 235.

(١٩) ابن عبد السلام، **قواعد الأحكام في إصلاح الأنام**، ١/٦.

ولعل الشاطبي من الأصوليين القلائل الذين وظفوا منهج الاستقراء في تحصيل القطع من الظنيات، يقول في فائدة الاستقراء:"..ومر أيضاً بيان كيفية اقتناص القطع من الظنيات، وهي خاصة هذا الكتاب لمن تأمله، والحمد لله"(٢٠).

وأفضل استخدام طبقه الشاطبي للاستقراء كان في تحصيل المصالح الضرورية والحاجية والتحسينية، وهذا لب نظريته الأصولية المسماة بالمقاصد الشرعية، ومنه يمكننا الاعتماد على فهم مقصد العقل، بل ومنه، يمكننا فهم المصالح والمفاسد وأثرها على قدرة المنهج على التواصل والكفاءة في ظل متغيرات تعصف بالفكر والأسس العقلية القائمة.

وهذه المناهج العقلية، لم تنحصر في العلوم الشرعية أو القانونية، بل تجاوزت ذلك إلى العلوم الاجتماعية الإنسانية، والتي تشمل علم السياسة وعلم الاقتصاد وعلم الاجتماع وغيرها، وقد طبق ذلك عالم الاجتماع المشهور، العالم العربي ابن خلدون ٨٠٨هـ في كتابه المقدمة، الذي استخدم هذه المناهج العقلية، وأبرزها: منهج الاستقراء في قراءة الظواهر الاجتماعية والتاريخية، واستدل على ذلك بقوانين الكلية والحتمية والسببية والصيرورة وغيرها من القوانين، والذين جاءوا بعده من علماء اجتماعيين درسوا هذا المنهج على منوال ابن خلدون، فقالوا بالمنهج العلمي القائم على الملاحظة والاستدلال والتجربة، ومثله: الإمام المقريزي ٨٤٥هـ صاحب كتاب الخطط، في دراسة المناهج العقلية وتطبيقاتها على علم الاقتصاد.

وأن الذي يريد أن يتفرغ للاجتهاد في العلوم الشرعية، وأن يربط هذه العلوم بالواقع المعيش، وأن ينزل أحكام الشريعة على تفصيلات الواقع وتشعباته، يلزمه النظر بعناية فائقة واهتمام بليغ في مقاصد الشريعة الإسلامية، كما يقول علماء الأصول، إن فهم "مقاصد الشريعة – على كمالها – شرط أول في بلوغ درجة الاجتهاد"(٢١). أي يلزم المجتهد والقارئ لواقع المسلمين أن يجعل أصول الشريعة ومقاصدها موضع اهتمام، إذ بها يمكننا أن نخرج بحكم يزن ما بين

(٢٠) أحمد الريسوني، **نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي**، ص٣٠٩.
(٢١) علال الفاسي، **مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها**، ص١٨١.

الشرع والواقع من التباس وغموض، وهذا ما جعل ابن عاشور العالم المالكي ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م يقول: إن المجتهد بحاجة ماسة إلى علم المقاصد في فهم الشريعة ومقتضياتها، إذ يرى بأن المجتهد ملزم بفهم المستجدات والوقائع، بناء على قياس أصولها في الشريعة، ومعرفة عللها، وهذا على حد وصفه "الكفيل بدوام أحكام الشريعة الإسلامية للعصور والأجيال التي أتت بعد عصر الشارع"(٢٢). من هنا، يتبين لنا أهمية قراءة مقصد العقل قراءة أصولية مقاصدية، تسعى إلى بيان أهم الطرق التي يمكننا التعامل بها ضد العدو الصهيوني.

إذاً، فالمقصد العام للشريعة الإسلامية كما يقول علال الفاسي رحمه الله: بـ "عمارة الأرض، وحفظ نظام التعايش فيها، واستمرار صلاحها بصلاح المستخلفين فيها، وقيامهم بما كلفوا به من عدل واستقامة، ومن صلاح في العقل وفي العمل، وإصلاح في الأرض واستنباط لخيراتها، وتدبير لمنافع الجميع"(٢٣). وبناء على هذا المقصد العام، تكون مهمة عقل المكلف السير على هذا المنهاج، والتواصي بالحق والصبر، حتى يتم الاستخلاف كما أراده الله من عباده المكلفين.

ولقد عالج الأصوليون إشكالية العقل ضمن سياق معالجة الضروريات الخمس، وكان للعقل مرتبة عالية ومتقدمة ما بين الضروريات ذاتها، فعلى الأغلب عند الأصوليين، يقع العقل في المرتبة الثالثة، بعد الدين والنفس، وقبل النسل والمال(٢٤).

ولعلماء الشريعة مسلكان في حفظ مقصد العقل، أبرزها: مسلك المحافظة عليه من جانب الوجود، والمحافظة عليه من جانب العدم، كما يقول الأصوليون: "وحفظ هذه الضروريات بأمرين، أحدهما ما يُقيم أصل وجودها، والثاني ما يدفع عنها الاختلال الذي يعرض"(٢٥).

---

(٢٢) ابن عاشور، **مقاصد الشريعة الإسلامية**، ص١٨٤.

(٢٣) علال الفاسي، **مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها**، ص٤٥.

(٢٤) قارن مع: مجدي عاشور، **الثابت والمتغير في فكر الإمام أبي إسحاق الشاطبي**، ص٢٨٠.

(٢٥) ابن عاشور، **مقاصد الشريعة الإسلامية**، ص٣٠٢.

المسلك الأول: المحافظة عليه من جانب الوجود

هناك العديد من الوسائل الشرعية التي أوصى بها الشارع للحفاظ على هذا المقصد، منها على سبيل المثال لا الحصر: وسائل التعليم والتربية، وهي واجبة على كل مسلم ومسلمة، ومنزلة الاجتهاد وبلوغ مراتب العلماء من المنازل القيمة في الشريعة، بل قد يسبق التعليم والعلم العبادة والشعيرة، إذا أحسنت النية وكانت خالصة لوجهه الكريم، ورب عالم سبق ألف عابد، والنصوص في التعليم والتعلم تصل مرتبة القطع اليقيني في نصوص القرآن قطعي الثبوت والدلالة، فضلاً عن أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، والتي بمجملها تكون معضدة ومؤيدة لما جاء في القرآن من نصوص.

فالشريعة بمجملها قائمة على الحث على العلم والتعلم، وهذا تصديق لقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ سورة الزمر، ٩، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ سورة فاطر، ٢٨، وقوله صلى الله عليه وسلم: "**إن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم، رضاء بما يصنع**"(٢٦)، وقوله: "**طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة**"(٢٧)، وغيرها من النصوص الشرعية.

وتأتي ضمن العلم والتعلم – في دراستنا هذه –، أهمية معرفة الواقع السياسي للقضية الفلسطينية، من خلال التبحر في استراتيجيات العدو الصهيوني أو الحركة الصهيونية Zionist Movement سابقاً وأهدافه الآنية والمستقبلية، وهذا لا يتأتى إلا من خلال علماء وباحثين جمعوا ما بين علم السياسة وعلم الأصول والمقاصد، جمعوا ما بين علم السياسة والفراسة(٢٨) التي أعطاها الله لبعض عباده الصالحين، وهذا لا يكون إلا بالتعلم والمتابعة.

---

(٢٦) **سنن الترمذي**، العلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ما جاء في فضل الفقه على العبادة، كذلك انظر: **سنن الدارمي**، المقدمة، في فضل العلم والعالم.

(٢٧) **سنن ابن ماجه**، المقدمة، فضل العلماء والحث على طلب العلم.

(٢٨) الفِراسة بكسر الفاء: هي النظر والتثبت والتأمل للشيء والبصَرُ به، يقال: إنه لفارس بهذا الأمر: إذا كان عالماً به، الفِراسة: الاسم من قولك: تفرَّست فيه خيراً، وتفرَّس فيه =

والفراسة (Insight) هي: "الاستدلال بالأمور الظاهرة على الأمور الخفية، وقيل: ما يقع في القلب بغير نظر وحجة"[٢٩]. يقول ابن قيم الجوزية ٧٥١هـ: "ولم يزل حذاق الحكام والولاة يستخرجون الحقوق بالفراسة والأمارات، فإذا ظهرت- البراهين والأدلة على صحة الفراسة-لم يقدموا عليها شهادة تخالفها ولا إقراراً"[٣٠]، لكن إذا لم تكن هناك أدلة على صحة ورصانة الفراسة، فهذا ضرب من الظن والشك بغير دليل، كما يرى ذلك ابن العربي ٥٤٣هـ[٣١].

وذكر علماء السياسة الشرعية أنه لا بد للخليفة أو المسؤول عن أمور المسلمين وتصاريف حياتهم أن يكون عالماً بالفراسة، يقول الجويني ٤٧٨هـ: "فإن عظائم الأمور لا يدرك معانيها لينقلها إلا فطن، لا يؤتى من غفلة وذهول، ومن لم يكن فطناً لا يوثق بفهمه لما يُنهيه، ولم يؤمن خطؤُه فيما يبلغه ويؤديه"[٣٢]. قال الدهلوي ١١٧٦هـ: "ولا بد للملك من فراسة يتعرف بها ما أضمرت نفوسهم، ويكون ألمعيّا، يظن بك الظن كأن قد رأى وقد سمع"[٣٣]، وكانت العرب تقول: "العقل: التجارب، والحزم: سوء الظن"[٣٤].

الشيء: توسَّمه، ويقال لها -الفراسة-: التوسّم. قال ابن الأثير ٦٠٦هـ: يقال بمعنيين: "أحدهما: ما دل ظاهر الحديث عليه، وهو ما يوقعه الله تعالى في قلوب أوليائه فيعلمون أحوال بعض الناس بنوع من الكرامات وإصابة الظن والحدس. **والثاني**: نوع يُتعلم بالدلائل والتجارب والخلق والأخلاق، فتعرف به أحوال الناس". انظر سامي: **معجم المصطلحات السياسية في تراث الفقهاء**، (واشنطن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط١، ٢٠٠٦)، **مصطلح الفراسة**، ص٢٢٦.

(٢٩) المجددي، **قواعد الفقه**، (باكستان: لجنة النقابة والنشر، ط١، ١٩٦١م)، ص٤٠٨، الأصفهاني، **الذريعة إلى مكارم الشريعة**، راجعه: عبد الرؤوف سعد، (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهريةط ١٩٧٣م)، ص ٨٧.

(٣٠) ابن القيم، **الطرق الحكمية في السياسة الشرعية**، تحقيق: محمد الفقي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط.ت.)، ص٢٤، كذلك انظر: الجصاص، **أحكام القرآن**، تحقيق: محمد قمحاوي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٨٥)، ٣/١١١٩، **الموسوعة الفقهية**، ٣٢/٧٧.

(٣١) نقلاً عن سامي الصلاحات: **معجم مصطلحات السياسية في تراث الفقهاء**، (واشنطن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط١، ٢٠٠٦)، ص٢٢٧.

(٣٢) الجويني، **غياث الأمم في التياث الظلم**، ص١٥٥.

(٣٣) الدهلوي، **حجة الله البالغة**، تحقيق: السيد سابق، (القاهرة: دار الكتب الحديثة، ط.ت.)، ١/٩٠.

(٣٤) نقلا عن: **شعب الإيمان**، باب في تعديد نعم الله.

المسلك الثاني: المحافظة عليه من جانب العدم

وإذا كنّا نؤكد على ضرورة المحافظة على العقل في حال الوجود، فيلزمنا التأكيد حال الاعتداء عليه من أي ضرر قد يقع عليه، مثل السُّكْرِ أو المخدرات أو أي مادة تؤدي إلى إلحاق الضرر به، ولذلك جعلت الشريعة الإسلامية عقوبة لمتناول الخمر، لأن فيه تعطيلاً لمقصد العقل، وسميت – بناء على ذلك – الخمر بـ"**أم الخبائث**"(٣٥).

وسداً للذريعة، حُرم قليل الخمر، وإن كان لا يؤدي بمجمله للسكر أو التأثير على العقل، لقوله عز وجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡخَمۡرُ وَٱلۡمَيۡسِرُ وَٱلۡأَنصَابُ وَٱلۡأَزۡلَٰمُ رِجۡسٞ مِّنۡ عَمَلِ ٱلشَّيۡطَٰنِ فَٱجۡتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ٩٠ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيۡنَكُمُ ٱلۡعَدَٰوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ فِي ٱلۡخَمۡرِ وَٱلۡمَيۡسِرِ وَيَصُدَّكُمۡ عَن ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِۖ فَهَلۡ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ سورة المائدة، ٩٠، ٩١، وقوله صلى الله عليه وسلم: "**كل شراب أسكر فهو حرام**"(٣٦)، وقال عليه الصلاة والسلام: "**كل مسكر خمر، وكل خمر حرام**"(٣٧)، بل وصل به صلى الله عليه وسلم أن يلعن من اتصف بـ: "**شارب الخمر، وساقيها، وبائعها، ومشتريها، وعاصرها، ومعتصرها، وحاملها، والمحمولة إليه**"(٣٨)، وغيرها من النصوص الشرعية المحرمة للخمر.

وهذه النصوص بمجملها تدعو إلى الابتعاد عن كل هذه المسكرات التي تدعو إلى ذهاب العقل وضياعه، لا سيما في عصرنا الحديث بالمخدرات، ومشتقاتها كالهيروين والكوكائيين.

---

(٣٥) **سنن النسائي**، كتاب الأشربة، باب ذكر الآثام المتولدة عن شرب الخمر، **مصنف عبد الرزاق**، كتاب الأشربة، باب ما يقال في الشراب.

(٣٦) **صحيح البخاري**، كتاب الأشربة، الخمر من العسل، كذلك قارن مع **سنن أبي داود**، كتاب الأشربة، النهي عن المسكر.

(٣٧) **صحيح مسلم**، كتاب الأشربة، باب بيان أن كل مسكر خمر، **سنن ابن ماجه**، كتاب الأشربة، باب كل مسكر حرام.

(٣٨) انظر بتوسع: **سنن أبي داود**، كتاب الأشربة، باب العنب يعصر للخمر، **سنن الترمذي**، كتاب البيوع عن رسول الله، باب النهي أن يتخذ الخمر خلا.

وهذا ما قاله ابن عاشور في حفظ العقل: "حفظ عقول الناس من أن يدخل عليها خلل، لأن دخول الخلل على العقل مؤد إلى فساد عظيم من عدم انضباط التصرف، فدخول الخلل على عقل الفرد مفضٍ إلى فساد جزئي، ودخوله على عقول الجماعات وعموم الأمة أعظم، ولذلك يجب منع الشخص من السكر، ومنع الأمة من تفشي السكر بين أفرادها، وكذلك تفشي المفسدات، مثل الحشيشة والأفيون والمورفين والكوكايين والهروين ونحوها"[٣٩].

وهنا نرى أهمية القراءة المقاصدية لحفظ مقصد العقل وجوداً وعدماً، وأثر ذلك في تحصيل المصلحة الشرعية من خلال التفريق ما بين المقاصد والوسائل.

إن للشارع الكريم مقاصد ذُكرت في مواضعها، وأمام نصوصها الشرعية، سواء أكانت هذه المقاصد أصيلة أو تبعية، والمقاصد الأصيلة تصير الطاعة أعظم، وإذا خولفت كانت معصيتها أعظم، على حد توصيف الشاطبي[٤٠].

وهناك نوع من المقاصد الشرعية مما استقرئ من النصوص الشرعية إجمالاً، وعلى حد وصف ابن عاشور المالكي "فاستدللنا بذلك على أن كل ما لم ينص عليه مما ذلك، شأنه هو مقصود الشارع"[٤١]. وقد عبر البعض عن ذلك بالمصالح المرسلة، وهي أن يرى "المجتهد أن هذا الفعل بجلب منفعة راجحة، وليس في الشرع ما ينفيه"[٤٢].

كما أن لزوم المنهج الشرعي في علم السياسة، يعني بالتدقيق حصول المصلحة والمنفعة من ورائه، سواءً أكانت مصلحة أم منفعة آجلة كحال يوم القيامة عند الجزاء، أو عاجلة في الدنيا، من مصالح واقعة ومتداولة، كما يقول

---

(٣٩) ابن عاشور، **مقاصد الشريعة الإسلامية**، ص٣١٠.

(٤٠) الشاطبي، **الموافقات في أصول الشريعة**، ٢/٢٠٦، مجدي عاشور، **الثابت والمتغير في فكر الإمام الشاطبي**، ص٢٩٧.

(٤١) ابن عاشور، **مقاصد الشريعة الإسلامية**، ص١٩٦.

(٤٢) نقلاً عن: محمد ركاب، **المصالح المرسلة وأثرها في مرونة الفقه الإسلامي**، (دبي: دار البحوث للدراسات الإسلامية، ط١، ٢٠٠٢)، ص١١١.

العلامة ابن عبد السلام: "الشريعة كلها مشتملة على جلب المصالح كلها، دقِها وجلها، وعلى درء المفاسد بأسرها دقِها وجلها، فلا تجد حكماً لله إلا وهو جالبٌ لمصلحة عاجلة أو آجلة، أو عاجلة وآجلة، أو درء مفسدة عاجلة أو آجلة، أو عاجلة وآجلة"(٤٣).

كما يلزمنا كذلك التفريق ما بين المقاصد والوسائل، فالمقاصد هي المتضمنة للمصالح والمفاسد في ذاتها، وهي التي يسعى البعض إلى تحصيلها، لما فيها من أصل العمل وثمرته، أما الوسائل فهي الطرق المفضية إلى المصالح والمفاسد، وقد تختلف من طريق إلى الآخر، وأفضل الطرق هو ما أدى إلى تحصيل المصلحة بأقصر الأوقات والأعمال.

لهذا أكد علماء الأصول على أن "مراعاة المقاصد مقدمة على رعاية الوسائل أبداً"(٤٤)، وعليه فإن مراعاة المقاصد أولى من مراعاة الوسائل، وأن يغتفر في الوسائل مالا يغتفر في المقاصد(٤٥)، قال القرافي: "قاعدة الشرع أن الشيء إذا عظم قُدره شُدد فيه، وكثرت شروطه، وبالغ في إبعاده إلا لسبب قوي، تعظيماً لشأنه، ورفعاً لقدره، وهو شأن الملوك في العوائد"(٤٦).

ونقصد – هنا – المقاصد التي تعزز مقصد العقل وتحافظ على إنجازاته ومكتسباته، وتعمل على صونه من العبث والاستهداف من قبل العدو أو القوى التي يجيرها لصالحه في ضرب المشروع الإسلامي على أرض فلسطين.

وغالباً ما تكون هذه المقاصد قائمة على تحصيل يغلب على ظننا أنه ملزم بالحفاظ عليها في حماية مقصد العقل في هذا الصراع، وهذا معتبر أصولياً في الأحكام الشرعية كما يقول ابن عاشور أما " المقاصد الظنية، فتحصيلها سهل من استقراء غير كبير لتصرفات الشريعة، لأن ذلك الاستقراء يكسبنا علماً

---

(٤٣) ابن عبد السلام، **قواعد الأحكام في إصلاح الأنام**١،/ ٣٩.
(٤٤) مصطفى مخدوم، **قواعد الوسائل في الشريعة الإسلامية**، ص٢٨٣.
(٤٥) نقلاً عن: مصطفى مخدوم، **قواعد الوسائل**، ص٢٨٧.
(٤٦) مصطفى مخدوم، **قواعد الوسائل**، ص٢٨٩.

باصطلاح الشارع وما يراعيه في التشريع"[٤٧]، فما بالنا في قضايا النزاع الديني والسياسي، وهي بمجملها تدخل ضمن أطر العلوم الاجتماعية والسياسية.

وإذا كان الأصوليون قد ذهبوا إلى تفعيل هذا المقصد عبر المحافظة عليه من الزوال أو حمايته من الأذى، فيلزم علماء الشريعة في عصرنا الحاضر التنبيه على كل ما يؤدي إلى إلحاق الأذى والضرر بهذا المقصد، من خلال التنبه إلى سياسات العدو الصهيوني على أرض فلسطين أو في المنطقة العربية والإسلامية بصورة عامة، وهنا يلزم المحلل والمتتبع لحال الصراع العربي الصهيوني أن يكون على علم ومتابعة بكل ما يجري من أحداث وتفاصيل قد تقع من حين لآخر، ليربط بينها وبين ما يستجد وما يدبر في خفاء من مشاريع وطروحات ورؤى هي في المحصلة ضد مصالح المسلمين.

وتزداد أهمية دور علماء الأمة في بيان الحق من الباطل، والمعروف من المنكر، كما يقول العلامة ابن عاشور: "وهل يميز المعروف من المنكر، والطاعة من المعصية إلا العلماء، فهم المسؤولون عن الأمة، والذين بيدهم تيسير الأمور"[٤٨].

وهنا يجدر التنبيه على أن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح، وأن المصالح المظنونة لا تستحق أن يُفرح بها على حساب مفاسد أعظم، كالتسليم للصهاينة في حقهم في أرض الإسلام وبمقدسات المسلمين، نظير قيام سلطة محدودة للفلسطينيين على أراض تعوزها السيادة والمنعة.

---

(٤٧) ابن عاشور، **مقاصد الشريعة الإسلامية**، ص٢٣٥.

(٤٨) ابن عاشور، **أصول النظام الاجتماعي في الإسلام**، ص٣٦٤.

المبحث الثاني

توصيف أهم صور الصراع العقلي بين العرب والصهاينة

نتناول في هذا المبحث ما نعتقد أن له صلة وثيقة بطبيعة الصراع العقلي على أرض فلسطين، ما بين العرب والصهاينة، إيماناً منا بأن صور الصراع العقلي قد تتعدد وتتضارب.

١] التعامل مع العدو الصهيوني

ولعل من أبرز صور الصراع العقلي، اختلاف المنهج الإسلامي عن غيره من مناهج العلمانيين واليساريين والقوميين وغيرهم في التعامل مع العدو الصهيوني في احتلاله لأرض فلسطين.

إذ أن **المشروع الإسلامي** التحرري يستند إلى رؤى شرعية قويمة يقينية قائمة في كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم على قدسية أرض فلسطين، وعلى البعد التاريخي المهم لهذه الأمة في تعاملها مع أعدائها.

كما أن الصراع مع العدو الصهيوني صراع جوهره ديني حضاري، بين الحق والباطل، بين المشروع الإسلامي الحضاري النهضوي والمشروع الصهيوني الاستعماري، ومع هذه الرؤية الكلية للصراع، لا ينعدم إمكان استعمال كافة السبل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سبيل تأييد هذه الرؤية الكلية، وتعضيدها للمشروع الإسلامي.

فالإسلاميون – نسبةً إلى من اختار الإسلام منهجاً للحياة – إذ يعترفون بدولة العدو اعترافاً واقعياً، إلا أنهم يرفضون الاعتراف الشرعي به، ويعدون أن هذه الجولة لهم، لكن الأيام دول، المهم أن لا يفرطوا في حقهم الديني والتاريخي في هذه الأرض، لذا، فهم يستعملون الطرق والوسائل الشرعية لطرد المحتل، وإبعاده عن هذه الأرض المقدسة، ولعل من أبرزها: المقاومة المسلحة بجميع الصور، كالعمليات الاستشهادية، وإطلاق الصواريخ، واستهداف الصهاينة بكل العمليات المسلحة، وغير ذلك من الصور.

في حين يرى **الآخرون**، – أنصار التسوية – أن الصراع سياسي ليس إلا، لذا، فليس من الغريب أن يتنازل – بعضهم – عن ٧٨٪ من أرض فلسطين التاريخية، وهي المسماة بأراضي الـ٤٨، وليس من المستبعد أن تبدأ المفاوضات وتستمر على هذه القاعدة، وأن تكون الثوابت الفلسطينية التي نادى بها بعضهم في بداية الثورة الفلسطينية عام ١٩٦٧، وتحديداً بعد هزيمة الجيوش العربية في حرب الأيام الستة، كإزالة الاحتلال وتحرير الأرض الفلسطينية هي ثوابت معرضة للتغيير، فرفض العديد منهم الاستمرار على خط الثورة وبرنامجها، وبدأت التنازلات ورفع الرايات البيضاء، وغير ذلك مما هو معروف في تاريخ القضية الفلسطينية(٤٩).

وعلى ذلك، كان الخط السياسي هو الغالب لهذه القوى مع تهميش لأي دور ديني في الصراع، وهي وإن كانت تتبع العمل السياسي ببعض التكتيكات العسكرية، كتأسيس كتائب عسكرية وعمل مقاوم، إلا أنها في النهاية تصب في خدمة مشروعها السياسي المحدود، دولة فلسطينية منزوعة السلاح.

أي أن المشروع الإسلامي يوازيه مشروع علماني يساري – بمجمله – بقوى متعددة وتنظيمات مختلفة، ومن هنا جاءت المفارقة في أوساط الشعب الفلسطيني، بين معارضة إسلامية للسلطة الحاكمة تقوم على منهج عقلي يستند على أصول دينية وأبعاد تاريخية وخصوصية دينية للعدو، وبين منهج عقلي للسلطة الحاكمة تستند على مصالح سياسية ورؤى متفاوتة.

ولكي ندرس الخلاف من ناحية أصولية مقاصدية، نرى أننا كمسلمين

---

(٤٩) انظر على سبيل المثال: رياض نجيب الريس، دنيا حبيب نحاس، **المسار الصعب، المقاومة الفلسطينية منظماتها، أشخاصها، علاقاتها**، (بيروت: النهار للخدمات الصحافية، ط١، ١٩٧٦)، نزيه أبو نضال، **تاريخية الأزمة في فتح من التأسيس إلى الانتفاضة**، ط١، (نيقوسيا: دار الصمود العربي، ١٩٨٤)، شفيق الحوت، **عشرون عاماً في منظمة التحرير الفلسطينية**، (بيروت: دار الاستقلال للدراسات والنشر، ط١، ١٩٨٦م)، محمود عباس أبو مازن، **طريق أوسلو**، (بيروت: مكتبة بيسان، ط١، ١٩٩٤)، منير الهور وطارق الموسى، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧-١٩٨٥**، (عمان: دار الجليل للنشر، ط٢، ١٩٨٦).

ملزمين بتبني المشروع الإسلامي بناءً على المعطيات الدينية اليقينية، والأبعاد التاريخية للصراع وطبيعة العدو، لكن هذا لا يمنع من أن نستخدم أدلة أصولية في تقويم هذين المنهجين تقويماً أصولياً مقاصدياً، بناء على التجارب لكلا الطرفين، فنقيس ما قدمه برنامج الإسلاميين للقضية من مكتسبات وإخفاقات، وما قدمه غيرهم من مكتسبات وإخفاقات، جازمين بأن البحث لا يستند إلى رؤى حزبية أو فئوية بقدر ما يستند إلى أدلة أصولية مقاصدية معتبرة. يقول الجويني ٤٧٨هـ: "فإذا أفضى الأمر إلى خلاف ما تقتضيه الزعامة والإيالة، فيجب استدراكه لا محالة"(٥٠). ولعل من أفضل المناهج الأصولية في هذا الشأن، هو منهج المصلحة أو الموازنة ما بين المصالح والمفاسد في هذين البرنامجين المطروحين في التعامل مع العدو الصهيوني. وهنا يلزمنا نقل ما ذكره ابن عبد السلام ٦٠٦هـ بأن أوضح الطريق الذي تعرف به المصالح من المفاسد، إذ يقول: "إن مصالح الدنيا وأسبابها ومفاسدها وأسبابها معروفة بالضرورات، والتجارب والعادات، والظنون المعتبرات، فإن خفي شيء من ذلك طلب من أدلته، ومن أراد أن يعرف المناسبات والمصالح والمفاسد، راجحها ومرجوحها، فليعرض ذلك على عقله، بتقدير أن الشرع لم يرد به، ثم يَبْنى عليه الأحكام، فلا يكاد حكم منها يخرج عن ذلك إلا ما تعبد به عباده، ولم يقفهم على مصلحته أو مفسدته"(٥١). ومثله الشاطبي، عندما يعتبر العمل غير المشروع، هو ذاك العمل " ليس من المشروع فى شىء، لأن المصلحة التى شرع لأجلها لم تحصل، بل المقصود به ضد تلك المصلحة"(٥٢). وهذا ما دعا العلامة التونسي ابن عاشور إلى جعل المصالح والمفاسد تزداد أهميةً واجتهاداً عندما يُعرف مآل هذه الأفعال والأحداث بناء على منظور المصلحة أو المفسدة، وكما يقول: فهذا تقسيم "يسترعي حذق الفقيه"(٥٣)، بل إن هناك أعمالاً وأفعالاً لا تستلزم المفسدة لذاتها، تُمنع لأنها تجر إلى مفسدة واضحة، وهذا ما ذكره

(٥٠) الجويني، **غياث الأمم في التياث الظلم**، ص١٠٦.
(٥١) ابن عبد السلام، **قواعد الأحكام في إصلاح الأنام**، ١/١٣.
(٥٢) الشاطبي، **الموافقات في أصول الشريعة**، ٢/٣٨٥.
(٥٣) نقلاً عن: ابن عاشور، **مقاصد الشريعة الإسلامية**، ص٣١٦.

علماء الأصول سابقاً في مبحث "سد الذرائع"، وهو منع ما يجوز لئلا يتطرق به إلى ما لا يجوز شرعاً.

٢] الشروط الشرعية لعقد السلام مع العدو.

ومن أهم أوجه الاختلاف بين البرنامجين: قبول أو رفض الصلح مع الصهاينة، ففي حين يرفض الإسلاميون التصالح مع العدو، بناء على ما ذُكر، يرى غيرهم من العلمانيين واليساريين أن ذلك يصب في مصلحة الشعب الفلسطيني، وأن المصالح المجناة من الصلح تتجاوز المفاسد، وللتدليل على حقيقة الأمر، نقف على الشروط الموضوعية التي تناولها علماء السياسة الشرعية للصلح مع العدو، وذكروا بأن هناك شروطاً شرعية يلزم توفرها لإبرام المعاهدة(٥٤).

من هذه الشروط(٥٥):

---

(٥٤) المعاهدة أصلها الاحتفاظ بالشيء وإحداث العهد به، فمن ذلك: قولهم: عَهِد الرجل يعْهَد عهداً، وأهل العهد: هم المعاهدون، والمصدر: المعاهدة، والمعاهدة على وزن مفاعلة. وقد استخدم الفقهاء هذا المصطلح مع مرادفات له مثل الموادعة أو المسالمة أو المهادنة أو المصالحة والتي تؤدي معنىً واحداً. ويمكن تحديد المعاهدة بأنها: "مصالحة أهل الحرب على ترك القتال مدة معينة بعوض أو غيره".
انظر بتوسع: ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، ١٧٦/٤، النووي، **تهذيب الأسماء واللغات**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط.ت.)، ٤٨/٤، الكاساني، **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط٢، ١٩٨٢)، ١٠٨/٧، الماوردي، **الحاوي الكبير**، تحقيق: محمود مطرجي، (بيروت: دار الفكر، ١٩٩٤)، ٤٠٥/١٨، الشربيني، **مغني المحتاج**، تحقيق ودراسة: علي محمد معوض، وعادل عبد الموجود، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٤)، ٨٦/٦، ابن قدامة، **المغني**، ٤٥٩/٨.
والمعاهدة في القانون: اتفاقات تعقدها الدول فيما بينها بغرض تنظيم علاقة قانونية دولية وتحديد القواعد التي تخضع لها هذه العلاقة انظر: أبو هيف، **القانون الدولي العام**،(الإسكندرية: دار منشأة المعارف، ط ١٩٧٢م)، ص٥٦٥.

(٥٥) انظر: أبو يوسف، **الخراج**، تحقيق: إحسان عباس، (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٥)، ص٤٠٥، النووي، **روضة الطالبين**، (بيروت: المكتب الإسلامي، ط٣، ١٩٩١م)، ٧/ ٥١٩، ابن القيم، **أحكام أهل الذمة**، تحقيق: صبحي الصالح، (بيروت: دار العلم للملايين، ط٣، ١٩٨٣م)، ٤٧٦/٢، ابن جزي، **القوانين الفقهية**، (ليبيا: الدار العربية للكتاب، ١٩٨٢م)، ص١٣٥، عبد الكريم زيدان، **مجموعة بحوث فقهية**، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ١٩٨٦م)، ص٢٨، الجصاص، **أحكام القرآن**، ٢٩٥/٢، خالد =

١) **إبرام الإمام عقد المعاهدة،** كما يقول الفقيه المالكي مواق ٨٩٧هـ: "وشرطها أن يتولاه الإمام، لا غيره"، وأن يكون تصرفه قائماً على المصلحة الشرعية للرعية، للقاعدة الشرعية المعروفة "التصرف على الرعية منوط بالمصلحة"(٥٦).

وهذا في التوصيف الشرعي المتقدم، بيد أن هناك تطوراً إدارياً وسياسياً جديداً جاء بعد نهاية حقبة الاستعمار، ووجود الدول القطرية، لكن الحالة الفلسطينية، هي حالة مستثناة من هذا كله، للأبعاد الدينية والإقليمية والأطماع الدولية في هذا الجزء المهم من العالم الإسلامي.

فليس هناك قيادة شرعية منتخبة؛ نظراً لوجود المحتل، وتشتت أكثر من نصف الشعب الفلسطيني خارج دياره، وغير ذلك من الموانع الحائلة دون اختيار قيادة فلسطينية منتخبة، على الرغم من وجود سلطة محدودة على الضفة الغربية وقطاع غزة، وفصائل وقوى فلسطينية تكافح ضد المحتل.

لكن وتجاوزاً لكل هذه المعايير، – وعلى افتراض وجود قيادة شرعية – نرى حتى في هذا الشرط لم تتحقق الشروط الموضوعية على الأرض، ففي اتفاقية أوسلو ١٩٩٣، والتي ترتب عليها قيام سلطة فلسطينية، هي اتفاقية وبكل المعايير السياسية قفزت عن صوت الشعب الفلسطيني الشرعي، وجعلت الأمر وكأن فلسطين بأرضها وشعبها إقطاعاً عند أفراد قاموا بالتوقيع على هذه الاتفاقية، لذا لم يكن من الغريب أن ترفضها أغلب القوى والفصائل، هذا فضلاً عن الحكم الشرعي الرافض لمثل هذه الاتفاقيات الجاحدة لحق المسلمين في هذه الديار.

= الجميلي، **أحكام الأحلاف والمعاهدات في الشريعة الإسلامية والقانون**، (بغداد: جامعة بغداد، ١٩٨٧) ص٣٤، محمود الديك، **المعاهدات في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام**، (لا يوجد مكان ولا دار نشر، ط.ت.)، ص٦٥، محمد هيكل، **الجهاد والقتال في السياسة الشرعية**، ٣/ ١٤٨٠، سامي الصلاحات، **معجم المصطلحات السياسية في تراث الفقهاء**، ص٢٥٧.

(٥٦) محمد البورنو، **الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية**، ص٣٤٧.

والذي نراه في القيادة الفلسطينية في حال عدم وجود انتخابات حقيقية ونزيهة، أن يختاروا الأفضل والأصلح لهم، ولقد ذكر ذلك عالم المقاصد والأصول الجويني ٤٧٨هـ: "لو خلا الزمان عن السلطان، فحق على قُطَّان كل بلدة وسكان كل قرية، أن يقدموا من ذوي الأحلام والنهى، وذوي العقول والحِجا من يلتزمون امتثال إشاراته وأوامره"(٥٧).

٢) **تحقيق المصلحة للمسلمين**، كما يقول المرغيناني ٥٩٣هـ من علماء الحنفية: "وإذا رأى الإمام أن يصالح أهل الحرب أو فريقاً منهم، وكان في ذلك مصلحة للمسلمين، فلا بأس به".

وهذا الشرط، لم يتحقق في اتفاقية أوسلو أو ما جاء من قبلها من مفاوضات سرية جاءت على استحياء، أو ما جاء بعدها من تفاهمات علنية لم تفضي إلى مصلحة شرعية، فضلاً عن سياسية.

بل يرى العلماء أن نقض المعاهدة "المؤقتة" خاضع لتقدير الحاكم المسلم أو القيادة المسلمة، لقوله تعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَٱنۢبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْخَآئِنِينَ﴾ سورة الأنفال، ٥٨، وقوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسْتَقَٰمُوا۟ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُوا۟ لَهُمْ ۚ﴾، سورة التوبة، ٧.

وفعل النبي صلى الله عليه وسلم مع بني النضير واضح، لما أرادوا قتل الرسول صلى الله عليه وسلم بإلقاء الجدار عليه، فانهى العهد معهم وقاتلهم(٥٨).

---

(٥٧) الجويني، **غياث الأمم في التياث الظلم**، ص٣٨٨.

(٥٨) **مصنف عبد الرزاق**، كتاب المغازي، وبالتحديد في وصف وقعة بني النضير، جاء فيه: "ثم كانت غزوة بني النضير، وهم طائفة من اليهود، على رأس ستة أشهر من وقعة بدر، وكانت منازلهم ونخلهم بناحية من المدينة، فحاصرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم، حتى نزلوا على الجلاء، وعلى أن لهم ما أقلت الأبل من الأمتعة والأموال إلا الحلقة - يعني السلاح - فأنزل الله فيهم ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝١ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مِن دِيَٰرِهِمْ لِأَوَّلِ ٱلْحَشْرِ ۚ﴾، فقاتلهم النبي صلى الله عليه وسلم حتى صالحهم على =

وحديث العلماء – هنا – ينصب على القتال الدائر بين المسلمين والأعداء خارج الدولة الإسلامية، ولا أعلم أن حديثهم يشمل دخول الأعداء دار الإسلام واحتلالها بالقوة، فهنا الأجدر أن تكون المقاومة المسلحة والجهاد هي العنوان الأبرز في التعامل مع المحتل أو العدو الغاصب.

فحين تحتل دولة إسلامية، فلا إمكان للتفاوض من أجل الصلح، أو عقد اتفاقية سلام دائمة مع العدو للأبد، بل قد يقع هذا في شكل هدنة مؤقتة تكون لصالح المسلمين، إذا تيقنت قيادة المسلمين بذلك لمصلحة معتبرة في وقتها.

وهذا الشرط، لا يتحقق في الحالة الفلسطينية قطعاً، إذ أن فلسطين أرض إسلامية، وقعت تحت احتلال، ويجب أن ترجع هذه الأرض إلى المسلمين، إذ لم يكن اليوم، فإن شاء الله يأتي يوم ترجع فيه إلى ملكية المسلمين.

وفلسطين على الخصوص، فيها نظرة شرعية معتبرة، لما تحويه من مقدسات ومركز للصراع الحضاري، وللطبيعة الدينية للعدو من جانب آخر.

وحديث البعض عن الهدنة مع العدو، وهي المعاهدة المؤقتة، أو عقد السلام المؤقت، فالأولى أن ينظر بها إلى مصلحة المسلمين لا مصلحة الأعداء، وهذا باتفاق العلماء والفقهاء(٥٩).

وعند تزاحم المصالح والمفاسد في قضايا الصلح والسلم، يجب أن ننظر إلى المصلحة الراجحة من منظور الشريعة، لا من منظور الأحزاب السياسية أو الفئوية، وهناك العديد من المسالك الشرعية والقواعد الأصولية التي تحدد المصلحة الراجحة، لعل واحدة منها: أنه "يقدم عند التزاحم خير الخيرين، ويدفع شر الشرين"(٦٠)، أو على حد وصف الجويني ٤٧٨هـ: "مبني هذا

= الجلاء، فأجلاهم إلى الشام، فكانوا من سبط لم يصبهم جلاء فيما خلا، وكان الله قد كتب عليهم الجلاء، ولولا ذلك لعذبهم في الدنيا بالقتل والسباء.

(٥٩) انظر: وهبة الزحيلي، **آثار الحرب في الفقه الإسلامي**، ص٣٦١.

(٦٠) انظر بتوسع: عبد السلام الحصين، **القواعد والضوابط الفقهية للمعاملات المالية عند ابن تيمية**، ١/١٩٩.

الكلام على طلب مصلحة المسلمين، وارتياد الأنفع لهم، واعتماد خير الشرين إذا لم يتمكن من دفعهما جميعاً"[٦١].

يفسرها العلامة ابن تيمية ٧٢٨هـ بقوله: "فلا يجوز دفع الفساد القليل بالفساد الكثير، ولا دفع أخف الضررين بتحصيل أعظم الضررين، فإن الشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكمليها، وتعطيل المفاسد وتقليلها، بحسب الإمكان، ومطلوبها ترجيح خير الخيرين إذا لم يمكن أن يجتمعا جميعاً، ودفع شر الشرين إذا لم يندفعا جميعاً"[٦٢].

هذا فضلاً عن ضرورة خلو أي اتفاق مع العدو من أي شروط "فاسدة أو تعسفية" لها ضرر قد يلحق بالمسلمين، من نقص سيادة أو نزع القوة عنهم أو السلاح، أو اتفاقيات أمنية لضرب عناصر المقاومة لحفظ حقوق المسلمين، أو إبقاء سجناء مسلمين داخل سجون الاحتلال، أو فرض شروط اقتصادية تبعية، أو تبعية ثقافية أو اجتماعية للعدو، وهذا ما نراه من خلال اتفاقية أوسلو، التي فرضت شروطاً مجحفة بحق المسلمين في فلسطين.

والأصل في هذا العزة والكرامة لأهل الإسلام، كما قال الله تعالى ﴿فَلَا تَهِنُوا۟ وَتَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّلْمِ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ وَٱللَّهُ مَعَكُمْ وَلَن يَتِرَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ﴾، سورة محمد، ٣٥.

٣) **اشتراط الزمان وتحديد المدة**، قال المرادي ٨٨٥هـ: "فمن رأى المصلحة في عقد هدنة، جاز له عقدها مدة معلومة". واشتراط المدة لعلة تمكين المسلمين، وتحصيل قوتهم ومنعتهم، كما يقول ابن عبد السلام ٦٠٦هـ إن "خيف على أهل الإسلام، جاز التقرير بالصلح عشر سنين رعاية لمصالح المسلمين"[٦٣]، وقد تكون المواجهة العسكرية لصالح العدو، فإن "انهزام

---

(٦١) الجويني، **غياث الأمم في التياث الظلم**، ص١١١.

(٦٢) نقلاً عن: عبد السلام الحصين، **القواعد والضوابط الفقهية للمعاملات المالية عند ابن تيمية**، ١/٢٠٣، كذلك انظر بتوسع: أحمد موافي، **الضرر في الفقه الإسلامي**، ١/٣٩٤.

(٦٣) ابن عبد السلام، **قواعد الأحكام في إصلاح الأنام**١،/١٤٨.

المسلمين من الكافرين مفسدة، لكنه جائز إذا زاد الكافرون على ضعف المسلمين.. تخفيفاً عنهم، لما في ذلك من المشقة، ودفعاً لمفسدة غلبه الكافرين، لفرط كثرتهم على المسلمين"[٦٤].

ولاعتبار أن الجهاد ماض إلى يوم القيامة، وأن لا أحد يستطيع إيقاف هذا الحكم الشرعي، لأن الأصل في الدعوة الإسلامية أنها مستمرة حتى تقوم الساعة، سيما وأن دعوة النبي صلى الله عليه وسلم عالمية لكل البشر، وأن أي عائق قوة قد يقف أمام هذه الدعوة، الأصل أن يزال بالطرق السلمية، فإن لم يكن فلا بأس بالجهاد والقوة وقتها.

٤) **أن يخلو عقد الصلح من الشروط الفاسدة**، مثل أن يُعطى العدو جزءاً من بلاد المسلمين، وهذا الشرط واقع في جميع عمليات التسوية والتفاوض مع العدو، إذ أن كل هذه الاتفاقيات قائمة على إعطاء الصهاينة أكثر من ٧٨٪ من أرض فلسطين التاريخية، وهذا الشرط لوحده يسقط أي اتفاقية أو معاهدة مع العدو.

وقد يتعجب المرء – إذا لم يعتبر المنهج الإسلامي – من هذه الشروط وقيودها، وأن في المفاوضات مع العدو الصهيوني منافع، أبرزها إحضار قيادة السلطة الفلسطينية للداخل الفلسطيني بعد سنوات من الضياع والتشرد لهذه القيادات، لكن إذا نظرنا إلى هذه المصالح الجزئية على حساب المصالح الكلية والقضايا الكبرى للقضية الفلسطينية، كإسقاط حق العودة، والتنازل عن المسجد الأقصى، وغياب الدولة والسيادة، وغيرها، لوصلنا إلى مفاد الأمر، وهو أن مفاسد هذه الاتفاقية أكبر من مصالحها بالقطع.

والقاعدة الأصولية التي أشار إليها الشاطبي أنه إذا تعارض أمر كلي وأمر جزئي، فالكلي مقدم، لأن الجزئي يقتضي مصلحة جزئية، والكلي يقتضي مصلحة كلية، ولا ينخرم نظام العالم بانخرام المصلحة الجزئية[٦٥]. وهذه الشروط في الأعم الأغلب تكون بحسب ما تدعو إليه الضرورة في ذلك العقد،

---

(٦٤) ابن عبد السلام، **قواعد الأحكام في إصلاح الأنام**١،/ ١٥٠.

(٦٥) الشاطبي، **الموافقات في أصول الشريعة**، ١/ ٣٢٤، مجدي عاشور، **الثابت والمتغير في فكر الشاطبي**، ص٣٠٤.

وبحسب الحال الواقع، مع التأكيد على أن المعاهدة عقد، والأصل في العقود أن تعقد على أي صفة كانت فيها المصلحة، هذا مع التنبيه على أن المعاهدات تُعَدُّ مصدراً من مصادر القانون الدولي الإسلامي، كما يقول الجصاص ٣٧٠هـ: "وقد اشتمل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِۚ﴾ سورة المائدة، ١، على إلزام الوفاء بالعهود والذمم التي نعقدها لأهل دار الحرب وأهل الذمة، وغيرهم من سائر الناس"(٦٦).

بل بحث العلماء جواز التعرض للعدو، وإعلان الحرب عليه إذا هو تعدى وطعن في ديننا، وكذب حقائقه، وعمل على تزييفها، كما قال عز وجل: ﴿وَإِن نَّكَثُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُم مِّنۢ بَعۡدِ عَهۡدِهِمۡ وَطَعَنُواْ فِي دِينِكُمۡ فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ إِنَّهُمۡ لَآ أَيۡمَٰنَ لَهُمۡ لَعَلَّهُمۡ يَنتَهُونَ﴾ سورة التوبة، ١٢.

فالصهاينة لم يدعوا حقيقية دينية إسلامية، إلا حاولوا الطعن بها، وإثارة الشبهات حولها، فضلاً عن العمل على إلغاء الهوية الإسلامية لبيت المقدس، وهدم المساجد، وهذا كله يدخل ضمن الحرب على الإسلام والطعن في الدين(٦٧).

ونحن قبل الولوج بالمقارنة بين منهج الإسلاميين والعلمانيين – أبرز خصومهم – نوضح أننا كمسلمين لنا معايير في تحديد المصلحة، أولاً موافقتها للشريعة، ثم لمصالح المسلمين في فسلطين، بناءً على تجارب وعادات وظنون معتبرة من التاريخ وطبيعة العدو.

هذه الشروط كلها تشير بقوة ووضوح إلى حرمة عقد أي صلح مع الصهاينة أو المحتلين، بناءً على الشروط الشرعية التي تجلب للمسلمين المصالح وتدرء عنهم المفاسد، ولأن "الرأي يجب أن يكون على مقتضى الشرع، فإن الذي لا يقتضيه الشرع لا معولّ له"(٦٨).

---

(٦٦) عبد الكريم زيدان، **مجموعة بحوث فقهية**، ص٢٨، الجصاص، **أحكام القرآن**، ٢/ ٢٩٥.

(٦٧) ٦٧ انظر: ضو غمق، **نظرية الحرب في الإسلام وأثرها في القانون الدولي العام**، ص١٥٥.

(٦٨) الجويني، **غياث الأمم في التياث الظلم**، ص٨٥.

ولقد صدرت العديد من الفتاوى الشرعية من عموم علماء الإسلام في عصرنا الحاضر على حرمة أي صلح مع العدو الصهيوني[٦٩].

٣] جدول للمقارنة ما بين المنهج الإسلامي والمنهج العلماني في تحرير أرض فلسطين

المقارنة بأهم القضايا	المنهج الإسلامي	المنهج العلماني
المبادئ والثوابت	التزام تام بالثوابت الشرعية والوطنية رغم الضغوطات	تنازل واضح في المبادئ والثوابت، مثل التنازل عن ميثاق المنظمة عام ١٩٩٧، بعد الإقرار باتفاقية أوسلو وتداعياتها.
المسجد الأقصى	عقيدة لا تقبل المفاوضات أو التنازلات	هناك إشكاليات سياسية مصلحية في هذا، مثل السماح لليهود بالحصول على جزء من الحرم مقابل الحصول على المسجد.
القدس	وضوح تام بعدم التنازل عن المدينة	ضبابية في التفاوض عن المدينة، التنازل عن القدس الغربية، مقابل الحصول على القدس الشرقية.
الأمن الصهيوني	أدى إلى ضرب نظرية الأمن الصهيوني	أدى إلى تثبيت الاستقرار الأمني إلى حد ما، بفضل الاتفاقيات والتنسيق الأمني.
الهجرة الصهيونية	أدى إلى الحد منها بصورة كبيرة بسبب المقاومة	أدى إلى زيادتها بصورة كبيرة بسبب الاتفاقيات
اقتصاد العدو	أدى إلى ضرب الاستقرار الاقتصادي الصهيوني	دعم اقتصاد العدو بالتبعية بسبب الاتفاقيات والواقع الذي فرضه اتفاق أوسلو

(٦٩) انظر بتوسع الحكم الشرعي لحكم الصلح مع اليهود، محسن صالح، **دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، ص٥٠٨.

المقارنة بأهم القضايا	المنهج الإسلامي	المنهج العلماني
الدفاع عن الفلسطينيين	استهداف الصهاينة جميعاً، دفاعاً عن المسلمين العزل.	هناك قيودات تفاوضية تحول دون الرد العسكري.
وضع المستوطنات	أدى إلى ضربها وبث الرعب بين سكانها، من خلال إطلاق صواريخ والعمليات الاستشهادية	أدى إلى زيادة أعداد سكانها، وكثرتها، بسبب القيود التفاوضية على سياسات السلطة.
وضع اللاجئين	عدم التنازل عن حقهم في العودة إطلاقاً	ضبابية في التعاطي معهم، بسبب الضغوط الدولية
الدولة الفلسطينية	المطالبة بها كاملةً وشرعية	الموافقة على دولة مقطوعة الأوصال
المعتقلين	المطالبة بالإفراج عنهم من خلال كافة الوسائل من بينها استعمال القوة.	الإفراج عنهم، من خلال التفاوض، والنتائج محدودة جداً.
منهج التعامل مع الآخر	عدم الاصطدام وحرمة الدم الفلسطيني	تجربة سيئة في الإفراط في استخدام القوة ضد الآخر، تجربة عام ١٩٩٦، وحقوق المعتقلين في السلطة.
الانتخابات والرأي العام	صعود في كسب الجماهير والرأي العام	ضعف وتردد في كسب الجماهير
الرموز والقيادات	نماذج وقدوات معتبرة مضحية	نماذج حسنة مع وجود مفسدين أفسدوا الصورة
الشورى والديموقراطية	التزام واضح بالخط الشوري والعمل المؤسسي	ضعف العمل المؤسسي، ووجود أجنحة متصارعة
ولاء الأتباع	ولاء تام للمنهج والتزام بخط القيادة	تعدد الولاءات وخروج واضح عن خط القيادة
الشفافية في الأموال	لم يسجل اختلاسات مالية واضحة	فساد مالي وإداري، وبروز طبقة المفسدين.

المقارنة بأهم القضايا	المنهج الإسلامي	المنهج العلماني
العمل الإداري	لم تسجل اضطرابات إدارية واضحة على الأداء العام للإسلاميين.	سوء في الأداء السلطوي خلال فترة أوسلو، أما على النطاق الحركي فالأمر غير واضح.
الشعبية خارج فلسطين	شعبية واضحة على النطاق الشعبي العربي والإسلامي	ضعف في تحصيل تأييد شعبي لبرنامج التفاوض
الثقافة العامة	نشر ثقافة التضحية والشهداء	نشر ثقافة الضعف والتبعية والرضا بالواقع المفروض
ظاهرة العملاء للعدو	استهداف هذه الظاهرة والحد منها.	تعزيز هذه الظاهرة بحكم الاتفاقيات مع الصهاينة
التطبيع في المنطقة	كان حاجزاً قوياً في منع التمدد الصهيوني في المنطقة	كان ذريعة للتمدد الصهيوني في المنطقة

وإذا أردنا أن ندقق في هذين المنهجين، لا بد من التذكير بأن المصالح الناتجة عن كلاهما لا بد أن تشمل المصلحة العامة، أي مصلحة المسلمين في فلسطين، ولا تخص مصالح الأفراد والآحاد منهم أو الأحزاب أو الجماعات، فالبعض استفاد من مصالح التسوية مع الصهاينة في تدعيم تجارته وشركاته، على حساب قوت الشعب الفلسطيني، ولقد كان للعدو دور في صناعة بعض رموز الفساد الأخلاقي والمالي، وهؤلاء فُضحوا على نطاق واسع في أوساط الشعب الفلسطيني والعربي.

يقول العلامة المقصدي الجويني ٤٧٨هـ: "وإذا لم تكن الإيالة – أي السياسة – الضابطة لأهل الإسلام على الإلزام والإبرام، كان ضيرها مُبِراً على خيرها"(٧٠).

وبالخلاصة نقول، إن كل الاتفاقيات التي عقدها نفرٌ من الفلسطينيين أو العرب مع الصهاينة هي اتفاقيات لا تلامس حقيقة المصلحة الشرعية، فضلاً

(٧٠) الجويني، **غياث الأمم في التياث الظلم**، ص١٠٣.

عن احتوائها على مزيد من المفاسد والمضار للمسلمين، وتشكيلها خطراً دائماً عليهم، وبالتالي – وتبعاً للفتاوى الشرعية الصادرة من أغلب علماء المسلمين المعاصرين – فإن هذه الاتفاقيات باطلة، وما ترتب عليها باطل وفاسد، للقاعدة الشرعية المعروفة "المبني على الفاسد فاسد"، أو إذا "بطل المتضمِّن، بطل المتضمَّن"(٧١).

وأن على الشعب الفلسطيني اختيار من يمثلهم، وأن يكون "الأفضل هو الأصلح.. فالأكفأ أولى بالتقدم.. [أو] الأشهم أولى أن يقدّم"(٧٢).

(٧١) محمد البورنو، **الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية**، ص٣٤٢.
(٧٢) الجويني، **غياث الأمم في التياث الظلم**، ص١٧٠.

المبحث الثالث
مقاصد أصيلة في حفظ ضروري العقل

والمقصود هنا بالمقاصد الأصيلة في مضمون تطورات القضية الفلسطينية أو الصراع العربي الصهيوني، هي: الضروريات المعتبرة في القضية الفلسطينية، والتي يمثل الحفاظ عليها مصلحة للمسلمين وللمشروع الإسلامي الحضاري على أرض فلسطين.

ونحن وإن كنا نؤكد على هذه المقاصد الأصيلة في دائرة الصراع مع العدو، يلزمنا أن نفعّل هذا ضمن إطار العمل الاستراتيجي، وهو "عملية التخطيط اللازمة لتعبئة الموارد والإمكانات، وتوجيه السياسات، واستخدام الأدوات والوسائل المتاحة، من مرحلة إلى أخرى، لمواجهة موقف معين، من أجل تحقيق أهداف محددة"(٧٣)، ومن أهم المقاصد الأصيلة في حفظ العقل والتي يمكن اعتبارها في الصراع العربي الصهيوني:

١) **رفض المنهج السلمي أو التسوية السلمية أو طريق المفاوضات كطريق وحيد وأساسي لاسترداد فلسطين المحتلة**، إذ أن هذه الطريق بمواصفاتها الدولية المتداولة مع الصهاينة مخالفة شرعاً للمنهج الإسلامي القائم على أن للمسلمين الحق في ديارهم، وأن من احتلها، وجب على جميع المسلمين العمل على طرده بكل الطرق السلمية والعسكرية، وما دام المحتل متمسكاً بالأرض والسلطة، ويرفض التنازل عنها أو الاعتراف للمسلمين بأي حق فيها، فالحل هو العمل الجهادي المقاوم حتى دحره. وبذلك، يكون الجهاد والمقاومة الأصل الشرعي القائم في قضية فلسطين، وما عدا ذلك يُعدُّ باطلاً شرعاً، لا سيما إذا أدى إلى مفسدة للمسلمين.

فالمصالح التي تنتج عن أي مشروع سياسي لتسوية المشكلة ما بين

---

(٧٣) انظر: مجموعة من الباحثين، **العرب ومواجهة إسرائيل، احتمالات المستقبل**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٠)، ٢/١٣٢٧.

العرب والصهاينة، كلها مصالح لا ترتقي إلى درجة الاعتبار، فضلاً عن تحقيقها مفاسد عظيمة، وكما يقول ابن عبد السلام: "إذا عظمت المصلحة أوجبها الرب سبحانه وتعالى في كل شريعة، وكذلك إذا عظمت المفسدة حرمها في كل شريعة"(٧٤). فرفض التسوية السلمية قائم على المنهج الشرعي القائم على تحصيل المصلحة ودرء المفسدة.

بل إن الصلح الدائم مع الصهاينة يُعَدُّ مخالفة لمبادئ الإسلام، "إذ لا يجوز الصلح مع الأعداء إلا على أساس قواعد عهد الذمة، والتزام الأحكام الإسلامية، كما لا يجوز إقرار الغاصب لبلادنا على غصبه، وكل ما يجوز هو الهدنة المؤقتة التي يجوز تمديد مدتها بحسب الضرورة أو الحاجة"(٧٥).

في حين أن نهج المقاومة والجهاد، وإن كان فيه "إفساد وتفويت للنفوس والأطراف والأموال، وهو مع ذلك قربة إلى الله"(٧٦)، قائم على تحصيل مصالح عاجلة وآجلة.

وإذا كنا نؤيد القول بالجهاد المطلق ضد العدو، ضمن الأدوات والوسائل المتاحة، فهو معتبر ضمن القاعدة الأصولية "المعجوز عنه ساقط الوجوب، والمضطر إليه غير محظور"(٧٧)، أي أن واجب الجهاد على الأفراد والجماعات والدول والأمة بأسرها واقع ضمن حالة الاستطاعة في العلم والعمل، لأن الآية الكريمة تقول: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَاۚ﴾ سورة البقرة، ٢٨٦.

وفي المقابل، إذا وقع الاضطرار في باب الجهاد والمقاومة، فإن القاعدة الأصولية المشهورة تقول: الضرورات تبيح المحظورات، فيرفع الإثم عن المضطر، ويباح له فعل المحظور قدر الحاجة، دعماً للصالح العام للمسلمين، لقوله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِۚ﴾ سورة البقرة، ١٧٣.

---

(٧٤) ابن عبد السلام، **قواعد الأحكام في إصلاح الأنام**١، /٦١.
(٧٥) وهبة الزحيلي، **نظرية الضرورة الشرعية**، ص٦٧.
(٧٦) ابن عبد السلام، **قواعد الأحكام في إصلاح الأنام**، ١/١٨٥.
(٧٧) عبد السلام الحصين، **القواعد والضوابط الفقهية للمعاملات المالية عند ابن تيمية**، ١/٥١٣.

٢) **من المقاصد الأصيلة في حفظ العقل، ونجاعة القرار السياسي الصائب في خدمة المشروع الإسلامي تعزيز العمل المؤسسي والشوري في القيادة المجاهدة المتصدية للمحتل**، ورفض التفرد والتحكم بالقرار السياسي، بواسطة فرد أو حزب أو حركة.

والأصل في ذلك: أن الشورى تتجه حُكماً ونتيجةً إلى الوجوب والإلزام على رأي أغلب الفقهاء، والأدلة على ذلك كثيرة، أبرزها قوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ﴾، سورة آل عمران، ١٥٩، ولأن الأصوليين يقولون: أن صيغة الأمر تشير إلى الوجوب ما لم تصرفه قرينة(٧٨)، ولا قرينة صارفة عن الوجوب.

وما رُوي عن أبي هريرة رضي الله عنه، أنه قال: "ما رأيت أحداً أكثر مشاورة لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم"(٧٩).

يقول الأستاذ عبد القادر عودة: إن الله عز وجل" جعل الشورى من لوازم الإيمان، حيث جعلها صفة من الصفات اللاصقة بالمؤمنين، المميزة لهم عن غيرهم، .. فلا يكمل إيمان المسلمين إلا بوجود صفة الشورى فيهم، ولا يجوز لجماعة مسلمة أن تقيم أو ترضى إقامة أمرها على غير الشورى، وإلا كانت آثمة مضيعة لأمر الله"(٨٠).

وقد سئل بعض الخلفاء أي شيء يؤيد العقل؟ وأي شيء أشد به إضراراً؟

---

(٧٨) الشاطبي، الموافقات، ٤/ ١١٥، الشوكاني، **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**، تحقيق: سامي الأشري، (الرياض: دار الفضيلة، ط١، ٢٠٠٠)، ١/ ٤٤٥، فتحي الدريني، **خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم**، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٢)، ص٤٢٠، محمد أبو النور، **أصول الفقه**، (القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، ط.ت.)، ٢/ ١١٢.

(٧٩) **سنن البيهقي**، كتاب أداب القاضي، باب مشاورة الوالي والقاضي في الأمر، ١٠/ ١٨٦، الشوكاني، **نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار**، (بيروت: دار الجيل، ط.ت.)، باب ما جاء في مشاورة الإمام الجيش، ونصحه لهم ورفقه بهم، وأخذهم بما عليهم، ٨/ ٤٦.

(٨٠) عبد القادر عودة، **الإسلام وأوضاعنا السياسية**، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤)، ص٩١.

قال: "أما أشده تأييداً: فمشاورة العلماء، وتجربة الأمور، وحسن التثبيت، وأما أشده به اضراراً: فالاستبداد، والتهاون، والعجلة"[٨١].

ولقد أثبتت السنن الكونية والأحداث التاريخية أن حركات الإصلاح والمجاهدة لا تنجح في صد العدوان، ما لم تكن متماسكة وصلبة في دحر المحتل، وهذا لا يتأتى إلا من خلال عمل مؤسسي شوري، لا يكون للفرد فيه نصيب على حساب الجماعة.

فعلى سبيل المثال: جاء عصر صلاح الدين، المحرر العظيم للقدس، بعد عصور من الذلة والهوان، والقهر السياسي بين المسلمين وحكامهم، فيروي ابن الأثير عن عصره، فيقول: "قد طالعت تواريخ الملوك المتقدمين من قبل الإسلام، ومنه إلى يومنا هذا، فلم أر فيه بعد الخلفاء الراشدين، وعمر بن عبد العزيز ملكاً أحسن سيرة من الملك العادل نور الدين، ولا أكثر تحرياً للعدل والإنصاف منه، قد قصر ليله ونهاره على عدل ينشره، وجهاد يتجهز له، ومظلمة يزيلها، وعبادة يقوم بها، وإحسان يوليه، وإنعام يسديه، فلو كان في أمة لافتخرت به، فكيف ببيت واحد"[٨٢].

٣) من مقاصد الشريعة الإسلامية في حفظ العقل وصلاح الأفراد والجماعات والدول في ظل الاحتلال الصهيوني لأرض فلسطين: أن تفّعل التعبئة الشاملة في أفراد الأمة ضد العدو الصهيوني، بكافة الوسائل والأدوات، من تعليم وتربية وإعلام وثقافة واقتصاد وسياسة، الخ.

أن تكون جماعة المسلمين أو دولة الإسلام "مرهوبة الجانب، مطمئنة البال"[٨٣].

وهذا لا يتم إلا بالاعتزاز بديننا وهويتنا الحضارية، ومخالفة مناهج

---

(٨١) **شعب الإيمان**، باب في تعديد نعم الله.

(٨٢) ابن الأثير، التاريخ الباهر، ص١٦٣، نقلاً عن: ماجد الكيلاني، **هكذا ظهر جيل صلاح الدين، وهكذا عادت القدس**، (عمان: دار الفرقان، ط١، ١٩٩٨)، ص٣١٢.

(٨٣) هذا لفظ العلامة ابن عاشور، **مقاصد الشريعة الإسلامية**، ص٤٠٥.

الآخرين وطرقهم في الحياة، يقول ابن تيمية ٧٢٨هـ: "وما جاءت به الشريعة من مخالفة أهل الكتاب والأعاجم، وإن كانت هذه قاعدة عظيمة من قواعد الشريعة، كثيرة الشعب، وأصلاً جامعاً من أصولها"(٨٤).

وأن لا يعتد بالمناهج العقلية أو البرامج السياسية التي تجلب على الأمة الخزي والعار والذل والهوان، والنصوص التي تدعو إلى هذا عديدة ومتنوعة، من ذلك قوله عز وجل: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ سورة النور، ٥٥، قوله عز وجل: ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً﴾ سورة النحل، ٩٧، وقوله عز وجل ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ سورة المنافقون، ٨.

وقد ثبت بالاستقراء الواقع أن توقيع اتفاقية سلام مع العدو الصهيوني قد جر الأمة والأفراد للهوان والذل والتبعية، ويكفي أن لنا في اتفاقية أوسلو ١٩٩٣العبرة، تبعية اقتصادية للعدو، لا توجد سيادة، كما أنه لا توجد سياسية حقيقية للسلطة الفلسطينية، حتى أن رئيس السلطة إذا أراد أن يتنقل داخل الأراضي الفلسطينية لا بد أن يحصل على أذن مسبق من قوات الاحتلال، دولة منزوعة السلاح، لا ميناء، ولا مطار، إلا وللعدو سلطة فوقية عليه، وهكذا، مما جعل الأعداء يتحكمون في مصير هذا الشعب، ويفرضون عليه ما يريدون، وهذه هي بعض استحقاقات السلام الزائف.

والقاعدة الشرعية تقول بتحمل الضرر الخاص في سبيل دفع الضرر العام(٨٥)، فعلى الرغم من معاناة الشعب الفلسطيني على مدار أكثر من نصف قرن، لا يجوز أن يكون هذا مدخلاً للتسليم للصهاينة في حقهم في المقدسات والأراضي الإسلامية.

والذي يستشهد في عملية استشهادية يفقد نفسه وماله، وقد يسبب ضرراً

(٨٤) ابن تيمية، **إقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أهل الجحيم**، ص١٧.
(٨٥) علال الفاسي، **مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها**، ص١٨١.

لأهله، ومع كل هذا الضرر الخاص، لا بد أن تكون المصالح العامة كحفظ المقدسات، وحرمات المسلمين مقدمة على المصالح الخاصة.

وفي هذا الصدد، يجب رفض كل المحاولات التي تسعى إلى إزالة النصوص الدينية أو التاريخية المتعلقة بفهم الشخصية اليهودية، وخصوصية عداوتها للمسلمين، أو ما يسمى بالتطبيع الثقافي أو الفكري مع العدو الصهيوني، والتأثير على العقل المسلم في جعل الأعداء أصدقاء، وتخدير هذا العقل لصالح الصهاينة، ولقد سعى الصهاينة دوماً إلى إلغاء أو تعطيل هذه النصوص بحجج السلام الزائف أو التطبيع معه، ففي زيارة مناحيم بيغن [رئيس ورزاء صهيوني سابق] لمصر في ٢٥ أغسطس ١٩٨١ أعرب عن استيائه البالغ من استمرار الطلبة في مصر بدراسة كتب التاريخ التي تتحدث عن "اغتصاب إسرائيل لفلسطين"(٨٦)، وكتب التربية الإسلامية التي تحتوي على آيات من القرآن الكريم تندّد باليهود وتلعنهم، وقوله الله عز وجل ﴿لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعۡتَدُونَ﴾ سورة المائدة، ٧٨، وقوله تعالى **لتجدنّ أشدّ الناس عداوة للّذين آمنوا اليهود والذين أشركوا** سورة المائدة، ٨٢.

يقول الدكتور ساسون صوميخ أستاذ الأدب العربي بجامعة تل أبيب: "لقد ساءني جداً خلال زيارتي لجامعة عين شمس، أن أجد مكتباتها مليئة بالكتب التي ألّفها متعصبون ضد اليهود، وهذه الكتب تباع في المكتبات وأكشاك الصحف بحريّة تامة"(٨٧).

ولقد سعى الصهاينة إلى إنشاء مراكز للتطبيع وتهويد العقل المسلم، من ذلك ما أُنشئ في مصر عام ١٩٨٢ "المركز الأكاديمي الصهيوني بالقاهرة"،

---

(٨٦) نقلاً عن: خلف محمد الجراد، **الأبعاد الفكريّة والعلميّة التقنيّة للصراع العربي الصهيوني**، (دمشق: من منشورات اتحاد الكتّاب العرب، ٢٠٠٠)، نقلاً عن: [الموقع الفلسطيني للمعلومات، www.palestine.info].

(٨٧) نقلاً عن: خلف محمد الجراد، **الأبعاد الفكريّة والعلميّة التقنيّة للصراع العربي الصهيوني**.

الذي لعب ويلعب دوراً خطيراً في مجال التمهيد للتطبيع وزرع بذور الصهيونية التدميرية، من خلال شبكة أبحاثه ورجال المخابرات الصهيونية، الذين يحتلّون مواقع قيادية فيه منذ بداياته الأولى. ويجمع الباحثون في مصر على أنه يلعب دوراً رئيسياً في جمع المعلومات واصطياد العملاء والتجسّس السياسي والثقافي على مصر والعرب، ومن أهدافه: رعاية البحث والدراسة في التربية والعلوم والثقافة والتكنولوجيا والآثار والفنون والتاريخ، ومساعدة الباحثين الصهاينة، الذين يحصلون على منح دراسية، والعلماء الزائرين الذين يقيمون في مصر لأغراض الدراسة والبحث، واتخاذ الترتيبات اللازمة مع السلطات المصرية ذات الشأن، لتمكن العلماء والباحثين الصهاينة، من متابعة بحوثهم في المؤسسات الأكاديمية ودور الوثائق والمكتبات والمتاحف، وعقد دورات للعلماء والباحثين الزائرين، وإتاحة الفرصة لهم لمقابلة علماء وباحثين مصريين والتعاون معهم(٨٨).

وأغلب هؤلاء الباحثين الصهاينة هم – في الحقيقة – جواسيس وعملاء للموساد الصهيوني، جهاز الاستخبارات الصهيوني الخارجي.

فلا بد من التنبه لهذا، مع العمل على سن تشريعات وقوانين تدعو إلى مجابهة هذه الأخطار على العقل المسلم، والتأكيد على تثبيت المناهج التربوية والتعليمية لكشف العدو الصهيوني، وبيان خطره على الأمة والعالم، لأبنائنا والأجيال الصاعدة، وأن يكون من ضمن الخطط التعبوية تدريس القضية الفلسطينية بمنظور إسلامي أصيل في المدارس والجامعات.

وفي هذا الشأن – وهو قريب من الأضرار المادية – الأضرار العقلية المعنوية، كالشبهات حول الدين، والتشكيك بالمشروع الإسلامي، وقدرته على التواصل مع الأفراد والمشاريع السياسية، وذوبان الهوية الإسلامية، خصوصاً وأن الحرب الثقافية والإعلامية على الإسلام وأهله، تستهدف النيل من الإسلام كدين وفكر، وكممارسة وقدرة على النهوض الحضاري.

---

(٨٨) توسع في: خلف الجراد، **الأبعاد الفكريّة والعلميّة التقنيّة للصراع العربي الصهيوني**.

وهذا لا يتم إلا برفض التطبيع العربي والصهيوني بكافة صوره مع العدو الصهيوني، وهو أقل القليل لدعم المشروع الإسلامي في فلسطين، لا سيما بعد ما سُمي بـ "مشروع الشرق الأوسط الجديد"، الذي تبناه شمعون بيريز من حزب العمل الإسرائيلي بعد اتفاقية أوسلو ١٩٩٣، وهو مشروع تطبيعي بكافة المجالات، ما بين العرب والمسلمين والصهاينة، ومن أهم ما ينتج عن هذ المشروع: إحداث تغيرات على العقل المسلم لتقبله الصهيوني كصديق وقريب.

ولقد نهى الله عز وجل عن مد يد التعاون والتواصل مع العدو الظاهر، فما بالنا في عدو ظاهر ومغتصب لحقوق مسلمين، قال تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُواْ بِمَا جَآءَكُم مِّنَ ٱلْحَقِّ يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا فِى سَبِيلِى وَٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِى تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَأَنَا۠ أَعْلَمُ بِمَآ أَخْفَيْتُمْ وَمَآ أَعْلَنتُمْ وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴿١﴾ إِن يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُواْ لَكُمْ أَعْدَآءً وَيَبْسُطُوٓاْ إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُم بِٱلسُّوٓءِ وَوَدُّواْ لَوْ تَكْفُرُونَ﴾ سورة الممتحنة، ١، ٢.

والحال مع اليهود أشد وأخص، والنصوص القرآنية في هذا تبلغ مرتبة القطع اليقيني في عداوتهم وتربصهم بالمسلمين، منها قوله تعالى ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ﴾ سورة المائدة، ٨٢، وقوله ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَقَتْلِهِمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ سورة النساء، ١٥٥، ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَنَسُواْ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ سورة المائدة، ١٣، وقوله ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ أُوْلَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴿٦٠﴾ وَإِذَا جَآءُوكُمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ بِهِۦ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُواْ يَكْتُمُونَ ﴿٦١﴾ وَتَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْإِثْمِ

وَٱلْعُدْوَٰنِ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٦٢﴾ لَوْلَا يَنْهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ عَن قَوْلِهِمُ ٱلْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ ﴿٦٣﴾ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا ۚ وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ كُلَّمَآ أَوْقَدُوا۟ نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا ٱللَّهُ ۚ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا ۚ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ سورة المائدة، ٦٠ – ٦٤.

في المقابل، أجاد الصهاينة في تجنيد الخطاب الديني الصهيوني في تعبئة صفوفهم ضد العرب والمسلمين، بل وفاقو "العرب في توظيف الدين والأيديولوجيا لخدمة أغراض سياسية، وفي التلاعب بقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي، وتوظيف كل الأيديولوجيات لخدمة أغراضهم، ولكن الفرق بينهم وبين العرب هو أنهم يملكون القوة ووحدة الموقف، مما يجعل خطابهم الديني الأسطوري ومراوغاتهم السياسية تتحول إلى حقائق على الأرض، بل وتعترف غالبية دول العالم بأساطيرهم ومزاعمهم الدينية كمسلمات التشكيك فيها قد يؤدي إلى الاتهام باللاسامية وبالتالي إلى المتابعة القضائية"(٨٩).

وفي هذا الشأن أيضاً، يدخل عدم نشر الأسماء الصهيونية وتدوالها بدلاً عن الأسماء العربية والإسلامية في فلسطين، من أسماء أماكن إلى أسماء أزمنة أو مناسبات.

٤) دعم التعليم في الجامعات والكليات والمدارس، والعمل على محو الأمية والتصدي للخطط الصهيونية في إفشال مشاريع التعليم والتربية والتدريس بالجامعات والمدارس من المقاصد الأصيلة في حفظ العقل.

ولقد حاول الصهاينة مراراً وتكراراً العمل على تجيير أجواء الانتفاضة

---

(٨٩) إبراهيم ابراش، **البعد الديني للقضية الفلسطينية بين الرؤية الصهيونية الإسرائيلية والرؤية العربية الإسلامية**، نقلاً عن مجلة الرؤية، (فلسطين: السنة الثانية، العدد ١٣، تشرين أول ٢٠٠١)، انظر الموقع المجلة [www.sis.gov.ps/arabic/royal].

والعمل الأمني المضطرب في مناطق الاحتلال إلى إغلاق الجامعات والمدارس والمراكز التعليمية بحجة المحافظة على الأمن وإعادة الهدوء والاستقرار، بيد أن هذه السياسات ما هي إلا ذريعة واهية لتطبيق سياسة منع التعليم والتعلم للشعب الفلسطيني.

ولقد استطاع الشعب الفلسطيني العمل على محاربة هذه السياسة من خلال الإصرار والجد في التحصيل العلمي لكافة فئاته وطبقاته، بل وفي تقرير صدر عن المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة "ايسسكو" التابعة لجامعة الدول العربية ومقرها في تونس، فإن عدد الاميين في العالم العربي وصل إلى ٧٠ مليونا ٢٠٠٤، وفي نفس التقرير إشارة إلى أن أكثر الشعوب العربية التي تقل فيها نسبة الأمية هي في الشعب الفلسطيني(٩٠).

وصرح لؤي شبانة، رئيس الجهاز المركزي للإحصاء، أنه يوجد في فلسطين ١٤٥ ألف أمي راشد. وإلى أن معدلات الأمية بين البالغين في فلسطين تعد من أقل المعدلات في العالم، حيث بلغت نسبة الأمية بين الأفراد ١٥ سنة فأكثر في العام ٢٠٠٥، ٧,٢٪، بواقع ٣,١ ٪ للذكور و١١,٤٪ للإناث، في حين بلغ معدل الأمية في الدولة العربية ٣٥,٦٪ في العام ٢٠٠٥، كما بلغ هذا المعدل على مستوى العالم لنفس العام حوالي ١٨,٣٪.(٩١).

كما أظهرت إحصائية أعدتها منظمة التوصيف العالمية، أن فلسطين تتقدم على معظم الدول الإفريقية وبعض الدول العربية، من حيث عدد المصانع والمنشآت الاقتصادية الحاصلة على شهادة الجودة العالمية (آيزو)، وأن عدد المؤسسات الفلسطينية الحاصلة على شهادة (آيزو ٩٠٠٠) نسخة ١٩٩٤ بلغ أكثر من ١٠٠ مؤسسة في العام ٢٠٠٠ "(٩٢).

كما أن العمل على تأهيل الأسرى عقلياً وفكرياً ضمن حلقات فكرية

---

(٩٠) نقلاً عن: **جريدة القدس العربي**، بتاريخ ١٧ يناير ٢٠٠٥.
(٩١) انظر: **وكالة الانباء الفلسطينية وفا**، ٧ سبتمبر ٢٠٠٥.
(٩٢) انظر: **جريدة الأيام الفلسطينية**، ١ يناير ٢٠٠٦.

وتعليمية تسعى لإعدادهم لمشروع التحرر، يدخل في أس مقصد التعليم في ظل الاحتلال الصهيوني، ولقد فهم الأسرى هذا المقصد على أصوله، حتى أن الأسرى في سجون الاحتلال بدأوا بالعمل التعليمي والتربوي، وذهب البعض منهم إلى استكمال دراساته العليا الجامعية وهو في السجن، وناقش أحد الأسرى رسالته الدكتوراه من السجن عبر الهاتف المحمول.

ولقد ضرب المبعدون في مرج الزهور عام ١٩٩٤ مثلاً رائعاً عندما قاموا بتأسيس جامعة ابن تيمية، وذلك لعلمهم بدهاء العدو ومكره، وهذا ما يشير إلى أن العلم والتعليم أصبح ضرورة بحتة في مواجهة المشروع الصهيوني المتقدم تقنياً، والمدعوم من كبرى دول العالم بالتكنولوجيا.

لهذا ليس عجباً، أن يقوم العدو بتتبع سياسات وحملات تهدف إلى الحد من المستوى التعليمي عند أبناء الشعب الفلسطيني، بحجج واهية وكاذبة، فمنذ اندلاع انتفاضة الأقصى في ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٠ وحتى ٣١ أكتوبر ٢٠٠٤، أكد تقريرٌ صادرٌ عن مركز المعلومات الوطني الفلسطيني في الهيئة العامة للاستعلامات إلى أنّ إجمالي المدارس والجامعات التي أغلقت تصل إلى ١٢ بأوامر عسكرية، و١١٢٥ مدرسة ومؤسسة تعليم عالي تعطّلت جراء العدوان الصهيونيّ، كما بلغ عدد مؤسسات التربية والتعليم التي تعرّضت للقصف، ٣١٦ مدرسة ومديرية ومكاتب تربية وتعليم وجامعة، و٤٣ مدرسة حُوّلَت إلى ثكنات عسكرية(٩٣).

ولم يقف أمر الصهاينة على أرض فلسطين، بل هناك محاولات عديدة من قبلهم لتصدير الأمية والجهل إلى الواقع العربي برمته(٩٤).

وفي المقابل، يسعى العدو إلى جلب العقول المفكرة والمبدعة من الصهاينة إلى أرض فلسطين، فعلى سبيل المثال تم جلب أكثر من (٥٦) ألف مهندس

(٩٣) انظر: **الموقع الفلسطيني للمعلومات**، بتاريخ ١٢ ديسمبر ٢٠٠٤.

(٩٤) انظر بتوسع: مجموعة من الباحثين، **الأبعاد التربوية للصراع العربي الصهيوني**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٨٦)، ص١٠٥.

سوفييتي إلى الكيان الصهيوني خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، وأن إحصائيات عام ١٩٩٩، تشير إلى وجود (١٣٥) مهندساً بين كل عشرة آلاف موظف في الكيان الصهيوني(٩٥).

كما أن العدو الصهيوني يسعى إلى توفير كافة السبل لأبنائه في تحصيل العلوم والمعارف الحديثة، فإذا كان نصيب الفرد العربي من التعليم سنوياً يصل متوسطه إلى [٣٤٠] دولارا، فإن نصيب الفرد الصهيوني يصل إلى [٢،٥٠٠] دولار(٩٦).

ولعل هذا ما عبّر عنه "بيريز" في كتابه "الشرق الأوسط الجديد" بأنّ "القوة في العقود القادمة في الجامعات، وليس في الثكنات"(٩٧).

ويسهم العدو الصهيوني في جعل العملية التربوية أو التعليمية تصب في خدمة مشروعه الاستعماري، فالتربية الدينية والقومية لأبنائه تؤكد هذا بوضوح، ففي حين وقع نحو ٢٥٠ يهودياً من طلاب المدارس الثانوية في أنحاء مختلفة من الدولة العبرية، على عريضة يعلنون فيها أنهم لا ينوون تأدية الخدمة العسكرية في الجيش الصهيوني، بسبب معارضتهم لاحتلال الأراضي الفلسطينية والقمع ضد الفلسطينيين والعنصرية في الجيش، أعرب رئيس الدولة موشيه قصاب عن ثقته بأن يستفيق هؤلاء الشبان مع مضي الزمان من غفلتهم وتصورهم الخاطئ. واعتبر أن عيوباً ما قد تخللت تربية الجيل الناشئ، مشيراً إلى أن هذه المسألة قيد التفاوض، وأنه يمكن تصحيح هذه العيوب، دون أن يشير إلى طبيعتها(٩٨). أي أصبح رفض قتل المسلمين أو انتهاك أراضيهم ومقدساتهم هو عيب في النظرة التعليمية الصهيونية.

---

(٩٥) انظر: **مجلة القدس**، (القاهرة: المركز العربي للإعلام، العدد ٧٥، مارس ٢٠٠٥)، ص٩٣.

(٩٦) نقلاً عن: **مجلة القدس**، (القاهرة: المركز العربي للإعلام، العدد ٤٨، ديسمبر ٢٠٠٢)، ص٩٨.

(٩٧) نقلاً عن: خلف الجراد، **الأبعاد الفكريّة والعلميّة التقنيّة للصراع العربي الصهيوني**.

(٩٨) نقلاً عن: **الموقع الفلسطيني للمعلومات**، بتاريخ ١٤ مارس ٢٠٠٥.

٥) **العمل على إبراز قدرة العقل المسلم في التأسيس لصناعات حربية وقتالية وتقنية ضد العدو الصهيوني،** لأن المعركة طويلة، وبحاجة إلى هذه الصناعات، وأن لا يكون العقل المسلم دائماً في محل المتلقي لصادرات الغير، ولعل هذا المقصد قد تحقق في بعض الأعمال المعتبرة، ولو كانت محدودة، لكن أثره كان نافعاً للمسلمين، من ذلك تصنيع الصواريخ وقذائف الهاون وبعض الأدوات القتالية، والمهرة في إعداد العبوات الناسفة، لاستخدامها ضد العدو المحتل، واقتحاماته للمدن والقرى.

ولقد أدرك العدو الصهيوني هذا المقصد الأصلي، فسعى دائماً إلى ضرب أي قوة عسكرية مسلمة، قد تتكون وتصبح خطراً عليه، ابتداءً من ضرب المفاعل العراقي ١٩٨١، وانتهاء بضرب أي قوة عربية صاعدة(٩٩).

هذا المقصد أصلي في فكرنا الشرعي والسياسي، سيما ونحن نرى أن الصادرات الحربية والعسكرية الصهيونية ما مجموعه ١٠٪ من مجمل تجارة الأسلحة في العالم، وبلغ حجم الصادرات العسكرية الصهيونية في العام ٢٠٠٤ حوالي ٣,٦ مليار دولار(١٠٠).

وقد تربع الكيان الصهيوني على موقع متقدم في قائمة دول العالم المصدرة للأسلحة وجاءت في عام ٢٠٠٥، في المرتبة الرابعة بعد الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا(١٠١).

ويفيد تقرير مركز مكافحة انتشار الأسلحة النووية التابع لسلاح الجو الأمريكي أن الصهاينة يملكون أكثر من ٤٠٠ قنبلة نووية؛ بينها قنابل هيدروجينية، وأن حجم الترسانة النووية الصهيونية يبلغ ضعف حجم التقديرات الاستخباراتية الشائعة التي كانت تتحدث عن مئتي قنبلة نووية صهيونية،

---

(٩٩) انظر سياسات العدو الصهيوني في هذا: عموئيل فالد، **انهيار نظرية الأمن الإسرائيلية**، ترجمة: أحمد العجرمي، (عمان: دار الجليل للنشر، ط١، ١٩٩٢)، ص٧.

(١٠٠) جريدة القدس العربي، بتاريخ ١٩ فبراير ٢٠٠٥، قارن مع: مجموعة من الباحثين، **العرب ومواجهة إسرائيل**، ١/٤٨٦.

(١٠١) **جريدة الحياة**، ١٨ سبتمبر ٢٠٠٥.

ويتحدث التقرير عن أنه كان لدى الصهاينة عام ١٩٦٧م خمس عشرة قنبلة نووية، وأنها امتلكت عام ١٩٨٠م نحو مئتي قنبلة، ولكن الصهاينة تمكنوا من تجميع أكثر من ٤٠٠ قنبلة نووية حتى عام ١٩٩٧م، غير أن أهمية التقرير تتمثل حقيقة في توصيف نوعية هذه القنابل، كما أنه في عام ١٩٧٣م امتلكت الدولة اليهودية عشرين صاروخاً نووياً[١٠٢].

فالمصادر الصهيونية تشير على سبيل المثال إلى أن الجيش الهندي يُعدُّ من أكبر جيوش العالم المستوردة للأسلحة المنتجة صهيونياً، حيث وقعت في العام ٢٠٠٤ عقود جديدة مع وزارة الدفاع الهندية وصلت قيمتها إلى حوالي ١,٧ مليار دولار.

إضافةً، إلى حجم المساعدات الأميركية العسكرية للكيان الصهيوني سنة ٢٠٠٥، التي وصلت إلى ٢,٢ مليار دولار، وهذا ما يتأكد في ميزانية الجيش الصهيوني السنوية التي تصل قيمتها إلى ٨ مليار دولار[١٠٣].

وقد أرجع اللواء حسام سويلم، بعض أسباب التفوق الصهيوني في مجال الصناعات الحربية إلى نوعية العنصر البشري، الذي اعتمد عليه الصهاينة في مسيرتهم الأمنية والحربية، فقد ضمت الهجرات للعدو مجموعات مهنية حرفية، ووفقاً للإحصائيات، استقبل الصهاينة حتى عام ١٩٨٥ مليونين و[٤٠٠] ألف مهاجر، كان عدد المهندسين منهم، [٢٥،٨٧٨] مهندساً، هذا إضافةً إلى المتخصصين الآخرين[١٠٤].

وقد أنشأ الصهاينة معهداً جديداً للإكترونيات والتكنولوجيا الحيوية في بداية عقد التسعينيات، ليستقطب أكثر من [١٠٠] ألف يهودي مهاجر، أغلبهم

---

(١٠٢) نقلاً عن: عز الدين المفلح، **الترسانة العسكرية الإسرائيلية خطر يهدد المنطقة العربية والعالم**، مجلة البيان، (السنة السابعة عشرة، العدد ١٨٥، مارس ٢٠٠٣)، انظر موقع المجلة[www.albayan-magazine.com].

(١٠٣) نقلاً عن: **الموقع الفلسطيني للمعلومات**، بتاريخ ١٤ مارس ٢٠٠٥.

(١٠٤) انظر: حسام سويلم، **صادرات الصناعات الحربية الإسرائيلية، مجلة القدس**، (القاهرة: المركز العربي للإعلام، العدد ٧١، نوفمبر ٢٠٠٤)، ص٩٨.

من دول الاتحاد السوفيتي، منهم [٤٢] ألف من المهنيين من ذوي التخصصات العليا، إضافة إلى [١٢٠٠] من العلماء المتخصصين في العلوم الأساسية والتطبيقية، لهذا، وصلت الصادرات الإلكترونية عام ١٩٩٩ إلى حوالي [٦] مليار دولار، في حين كانت هذه الصادرات عام ١٩٨٦ حوالي مليار دولار فقط(١٠٥).

وفي قراءة أخرى، وطبقاً لمعلومات "عوزي غدور"، مدير قسم خدمات الاستيعاب في "وزارة الاستيعاب"، فإنّه منذ بداية الهجرة الواسعة (سنة ١٩٨٩) إلى نهاية عام ١٩٩١، كان في الكيان الصهيوني بين المهاجرين الجدد: ١٠ آلاف عالم، ٨٧ ألف مهندس، ٤٥ ألف هندسي وتقاني، ٣٨ ألف معلم، ٢١ ألف طبيب، ١٨ ألف من رجال الفن، ٢٠ ألف أكاديمي في العلوم الاجتماعية.

وبحسب البروفسور "يرمياهو برنوبر"، من جامعة تل أبيب ورئيس قسم الأبحاث الصهيونية، في مجال الطاقة، فإنّ ٢٠ ٪ من المهاجرين الجدد هم من حملة الشهادات العلمية في مجالات الهندسة والفيزياء والكيمياء والتكنولوجيا، وفي إمكان طاقة كهذه أن تحول العدو الصهيوني إلى ما يشبه اليابان من الناحية التكنولوجية(١٠٦).

ويتوافر للعدو الصهيوني حوالي ٢٠٠٠ (ألفي) عالم وخبير ومهندس وفني في المجالات النووية المختلفة، وهم على اتصال بحوالي ٦٠٠ معهد علمي ومركز للبحوث النووية في حوالي ثماني دول(١٠٧).

في حين أن سياسة الدول العربية تؤدي إلى تهجير الكفاءات العقلية

---

(١٠٥) نقلاً عن: **مجلة القدس**، (القاهرة: المركز العربي للإعلام، العدد ٤٨، ديسمبر ٢٠٠٢)، ص٩٦، قارن مع: مجموعة من الباحثين، **العرب ومواجهة إسرائيل، احتمالات المستقبل**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٠)، ١/ ٤٠٤.

(١٠٦) نقلاً عن: خلف الجراد، **الأبعاد الفكريّة والعلميّة التقنيّة للصراع العربي الصهيوني**، [الفصل الثالث: الأمن القومي العربي والتحدّي العلمي التقني].

(١٠٧) بتصرف شديد: خلف الجراد، **الأبعاد الفكريّة**، [الفصل الرابع: الخيار النووي، وبناء قاعدة عربيّة للبحث العلمي والتكنولوجيا].

العربية إلى خارج الدول العربية، ضمن سياسة تهجير العقول أو نزيف الأدمغة "Brain Drain"، لكي يقعوا في أطماع الدول الصاعدة، ليسهموا في نهضتها، تاركين التخلف والقصور في عالمنا العربي، فمصر وحدها، خسرت منذ عقد الستينيات من القرن الماضي [٤٥٠] ألف كفاءة علمية، برز منهم [٦٠٠] عالم في تخصصات نادرة(١٠٨).

فقد أصبحت ظاهرة هجرة العقول العربية الى الخارج خاصة الولايات المتحدة وكندا وبعض الدول الاوروبية تشكل هاجساً مخيفاً للحكومات والمنظمات على حد سواء، وقدرت التقارير أن تلك الهجرة التي تكاد لا تتوقف تتسبب في خسائر مالية تتجاوز ٢٠٠ مليار دولار.

حيث يقدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصريين المتميزين من العقول والكفاءات التي هاجرت للخارج بـ ٨٢٤ ألفاً، وفقا لآخر إحصاء صدر في عام ٢٠٠٣ من بينهم نحو ٢٥٠٠ عالم، وتشير الإحصاءات إلى أن مصر قدمت نحو ٦٠٪ من العلماء العرب والمهندسين إلى الولايات المتحدة الاميركية، وأن مساهمة كل من العراق ولبنان بلغت ١٠٪، بينما كان نصيب كل من سوريا والأردن وفلسطين نحو ٥٪.

وتشير إحصاءات جامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية إلى أن الوطن العربي يساهم بـ ٣١ من هجرة الكفاءات من الدول النامية، وأن ٥٠٪ من الأطباء، ٢٣٪من المهندسين، ١٥٪ من العلماء من مجموع الكفاءات العربية يهاجرون متوجهين الى أوروبا والولايات المتحدة وكندا بوجه خاص، وأن ٥٤٪ من الطلاب العرب الذين يدرسون بالخارج لا يعودون الى بلدانهم، ويشكل الأطباء العرب في بريطانيا حوالي ٣٤٪ من مجموع الاطباء العاملين فيها، وأن ثلاث دول غربية غنية هي اميركا وكندا وبريطانيا تتصيد نحو ٧٥٪ من المهاجرين العرب(١٠٩).

---

(١٠٨) **مجلة القدس**، (القاهرة: المركز العربي للإعلام، العدد ٤٨، ديسمبر ٢٠٠٢)، ص٩٩.

(١٠٩) نقلاً عن **موقع بلاغ كوم**، ١٤ مايو ٢٠٠٥، انظر الموقع على شبكة المعلومات، [www.balagh.com].

وفي هذا الشأن، حق لنا أن نندب حظنا على مانرى، فالأمة الإسلامية التي كانت طليعة النهوض العلمي في العالم، أصبحت اليوم تبعاً لفلول المستعمرين والمستوطنين، وحق أن يقول الشاعر(١١٠):

يـا لـقـوم بـالأمـس كـانـواً فـلـولاً فـغـدوا أمـةً ونـحـن الـفـلـول

٦) **العمل على تأسيس المراكز البحثية ومؤسسات الدراسات المتخصصة في معرفة العدو، وخططه واستراتيجياته في المنطقة، ونشر الدراسات والأبحاث المتعلقة بذلك على المراقبين والمتابعين لهذا الصراع، وترشيد التخصصات العلمية والاستراتيجية في درك خطط العدو، ودوره في إضعاف المنطقة العربية والإسلامية.**

إن العدو الصهيوني ينفق على مراكز الأبحاث والبحث العلمي أكثر من عشرة أضعاف ما ينفقه العرب على البحث العلمي، وهناك اتفاقية ما بين العدو الصهيوني والولايات المتحدة، تلزم العلماء الأمريكيين بالعمل أربعة أشهر في العام في مراكز البحث الصهيوني، لتدريب الباحثين في الكيان، فالولايات المتحدة تموّل وحدها أكثر من ٢٠٪ من ميزانية البحث العلمي في الكيان الصهيوني، وإنَّ أكثر من ٤٠٪ من العدد الكلّي للبحوث، التي أجريت في الكيان، والتي نشرت في الخارج كانت مموّلة من جانب الولايات المتحدة والدول الأوروبية(١١١).

لهذا ليس متسغرباً أن نقرأ أن مقارنة عدد البحوث والدراسات المنشورة في العلوم الطبعية في ثلاثة عشر قطراً عربياً (الأردن، تونس، الجزائر، ليبيا، السعودية، السودان، سوريّة، العراق، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، اليمن)، و"العدو الصهيوني" من عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٨٣، يتبيّن أنّ مجموع ما أنتجه الباحثون العرب في مجال العلوم الطبيعية ٢٦١٦ بحثاً في تلك الفترة،

---

(١١٠) نقلاً عن: مجموعة من الباحثين، **الأبعاد التربوية للصراع العربي الصهيوني**ص١٨٥.

(١١١) **مجلة القدس**، (القاهرة: المركز العربي للإعلام، العدد ٤٨، ديسمبر ٢٠٠٢)، ص٩٩، أيضاً خلف الجراد، **الأبعاد الفكريّة والعلميّة التقنيّة للصراع العربي الصهيوني**، [الفصل الرابع: الخيار النووي، وبناء قاعدة عربيّة للبحث العلمي والتكنولوجيا].

في حين أن إجمالي ما أنتجه الصهاينة في المجال نفسه ٤٦٦١ بحثاً، وإذا أردنا أن نجمل مؤشرات تفوق الكيان الصهيوني على العرب، نسبة إلى عدد السكان، فسنجد أنّه يتفوّق بمعدّل عشر مرات في الأفراد العلميّين، وأكثر من ثلاثين مرّة في الإنفاق والبحث والتطوير، وأكثر من خمسين مرّة في وصلات الإنترنت، وأكثر من سبعين مرّة في النشر العلمي، وقرابة ألف مرّة في براءات الاختراع(١١٢).

ففي الكيان الصهيوني هناك مؤسسات حكومية قائمة أصلاً على تفعيل القطاع البحثي والعلمي(١١٣)، وهناك نحو ١٨٠٠ شركة أبحاث وتطوير، وعلى الأقل ٣٠ عاملاً من أصل كل ألف عامل في الكيان يعملون في قطاع البحث والتطوير، وحوالي ٢،٣٪ من إجمالي الناتج المحلّي المدني تذهب إلى مجال الأبحاث والتطوير. حيث توجّه ٦٠٪ من هذه الأموال إلى فرع الإلكترونيات كمعلومات الاتصال، والإلكترونيات الطبيّة، وأجهزة الدفاع، وبرامج الكومبيوتر، وأصبحت الإلكترونيات تحتل المرتبة الأولى في القطاع الصناعي الصهيوني، فبلغت صادراته عام ١٩٩٥م، ٤،٣ مليار دولار، وتجاوزت عام ١٩٩٦ ستّة مليارات دولار. علماً أن أكثر من ٤٠ ألف شخص يعملون اليوم في هذا المجال ثلثهم من خرّيجي الجامعات، ونحو ٦٠٪ منهم من المهندسين والتقنيين أصحاب الخبرة العالية، ويبلغ حجم الإنفاق على البحث العلمي في الكيان الصهيوني ما يزيد عن ٢٠ مليار شيكل(١١٤).

ولأهمية ذلك عند الصهاينة، نرى أنّ عدد الباحثين في الكيان الصهيوني يتجاوز ١٣٥ باحثاً لكلّ عشرة آلاف نسمة، فيما تبلغ النسبة في الولايات المتحدة ٨٥ باحثاً للعدد نفسه من السكّان، ممّا يدلّ بشكل واضح على مدى

---

(١١٢) بتصرف شديد: خلف الجراد، **الأبعاد الفكريّة والعلميّة التقنيّة للصراع العربي الصهيوني**، [الفصل الثالث: الأمن القومي العربي والتحدّي العلمي التقني].

(١١٣) انظر بتوسع: مجموعة من الباحثين، **الأبعاد التربوية للصراع العربي الصهيوني**، ص٣٢٠.

(١١٤) انظر: خلف الجراد، **الأبعاد الفكريّة والعلميّة**، [الفصل الرابع: الخيار النووي، وبناء قاعدة عربيّة للبحث العلمي والتكنولوجيا].

الأهمية التي توليها الحكومة (الإسرائيلية) للبحث العلمي والصناعي والتقني، الذي يبلغ مردوده حوالي ٩٠ مليار دولار سنوياً[١١٥].

فالعدو الصهيوني يعقد مؤتمراً سنوياً استراتيجياً يسمى بمؤتمر هرتزليا، [غالباً ما يُعقد في ديسمبر من كل عام] لبحث الخطط الاستراتيجية في صراعه مع العرب والمسلمين في المنظور القريب والبعيد، ويسوق خططه وبرامجه بناءً على توصيات الخبراء الأمنيين والاستراتيجيين.

ويندرج ضمن هذا المقصد، حفظ أمن المعلومات بكافة أطيافها، الأمنية والسياسية والاستراتيجية الموجهة ضد العدو، ونقصد بأمن المعلومات في هذا الصراع: "منظومة ثقافية ووعياً وثقة وانتماء تشكل أرضية مناسبة، تزرع فيها سياسات تأمين فعالة ومتوازنة، تخدمها تقنيات يتم اختيارها بذكاء"[١١٦]، لأن أمن المعلومات هو المؤدي الحتمي لـ "حرب المعلومات"[١١٧].

كما يسعى العدو الصهيوني لتخصيص مراكز أبحاث ودراسات عن عالمنا العربي والإسلامي، وعن التغيرات الاجتماعية والسياسية التي قد تصيبه، فهناك مراكز بحوث علميّة وجامعات ومعاهد وهيئات أكاديميّة مثل: "المركز اليهودي العربي في جامعة حيفا"، و"معهد العلاقات الإنسانية" في جامعة حيفا، و"معهد الدراسات العربية" في جامعة حيفا، و"قسم الدراسات الإسلاميّة والشرق أوسطيّة في الجامعة العبرية"، و"مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب"، باسم جافي يافيه فيما بعد"، و"المركز الدولي للسلام في الشرق الأوسط"، و"المركز الأكاديمي الإسرائيلي بالقاهرة"، وغيرها من المراكز والمؤسّسات البحثية المعروفة[١١٨].

---

(١١٥) بتصرف شديد: خلف الجراد، **الأبعاد الفكريّة**، [الفصل الرابع: الخيار النووي، وبناء قاعدة عربيّة للبحث العلمي والتكنولوجيا].

(١١٦) نقلاً عن: جمال غيطاس، **أمن المعلومات بين إسرائيل وواقع المجتمعات العربية**، مجلة القدس، (القاهرة: المركز العربي للإعلام، العدد ٥٦، أغسطس ٢٠٠٢)، ص٢٥.

(١١٧) مجموعة من الباحثين، **العرب ومواجهة إسرائيل، احتمالات المستقبل**، ٥٥٨/١.

(١١٨) نقلاً عن: خلف الجراد، **الأبعاد الفكريّة**، انظر: [الفصل الثاني: مراكز الأبحاث والمؤسّسات العاملة في خدمة التطبيع].

وفي هذا المسار، يسعى العدو للاستفادة من المؤسسات العلمية والبحثية الغربية المزروعة في بلادنا العربية والإسلامية، في تحصيل أكبر قدر من المعلومات عن واقعنا ومستقبلنا، والعمل على "تطويع أدمغة" مئات الباحثين في مجالات البحوث الاجتماعية والدينية والثقافية والتنموية.

كما يلزم المسلمين القائمين على مشروع التحرير تَوْجيهُ الطلبة المسلمين نحو التحصيل العلمي والأكاديمي ضمن خطة استراتيجية تلبي حاجات الصراع وتسد الثغرات، وتؤهل المجتمع المسلم في فلسطين نحو النهضة العلمية والإكتفاء الذاتي.

٧) **من المقاصد الأصيلة التي تنبثق عن مقصد العقل، تحريم كل ما يؤدي إلى نشر الرذائل والفواحش لا سيما المشروبات المسكرة، في أماكن اللهو كالحانات والأندية الليلية وغيرها، فهذا كله يقع ضمن دائرة الحرمة الشرعية، فضلاً عن إعاقته لمشروع التحرير وإزالة المحتل، ولعل من طموحات العدو نشر هذه الرذائل والفواحش التي تشغل المسلمين عن مشروعهم التحرري.**

وفي هذا الصدد، يجدر التنبيه على النشاط المشبوه للعدو الصهيوني في نشر المخدرات والأفيون في أوساط الشعب الفلسطيني في مناطق الـ ٦٧، أو مناطق الـ٤٨، أو في دعم عصابات المافيا وتجار المخدرات في نشرها في المنطقة العربية أو الإسلامية، وهناك العديد من الوثائق التي تدين هذه العصابات أو مجموعات التجار وعلاقاتهم المشبوهة مع الاحتلال.

كما يلزمنا التنبيه – أيضاً – على سياسات المحتل في دعم نشر المشروبات المحرمة وأماكن اللهو الماجنة في أوساط الشعب الفلسطيني أو المنطقة العربية، ولقد نجحت الانتفاضة المباركة في ضرب أوكار هذه الأماكن المحرمة وإغلاقها، وجعل البديل الإسلامي لها قائماً: كنوادي الرياضة، والترفيه الثقافي والفكري.

ولعل هذه الظاهرة محدودة جداً في الشعب الفلسطيني، بفضل الصحوة الإسلامية، والعادات والأعراف العربية التي تدعو إلى محاربة كل ظاهرة تفسد المجتمع.

أما في الجانب المقابل، فإن الشعب الصهيوني من أكثر الشعوب تعاطياً للمخدرات والمسكرات، فقد كشفت معطيات سلطة مكافحة المخدرات في الكيان الصهيوني أن ٣١٪ من طلبة الجامعات العبرية يتعاطون المخدرات، أي طالب من كل ثلاثة طلاب صهاينة يتعاطى المخدرات، وأن أكثر من ٢٥٪ من متعاطي المخدرات بمختلف أنواعها في الكيان الصهيوني هم من الشبان(١١٩).

فهذه الظاهرة أفسدت الكثير من أبنائه وفئاته، وأنه فتح خلال عام ٢٠٠٣ أكثر من ٣٢٥٠ ملفاً جنائياً ضدّ تلاميذ المدارس، بتهمة تعاطي المخدرات، وذكرت أنّ هذه النسبة مرشّحة للزيادة بنسبة ١٠٪ كلّ عام(١٢٠).

٨) من المقاصد الأصيلة في حفظ ضروري العقل العمل على الاعتزاز بالهوية الإسلامية "Islamic Identity" والعمل على أسلمة "Islamization" المناهج والأدوات والمصطلحات المتعلقة بالصراع، والاعتزاز باللغة العربية، والابتعاد عن تقليد أعداء الأمة، في حياتهم وعاداتهم، أو اتخاذ مناهجهم الفكرية أو الدينية كطريق لنا.

والأصل الشرعي: أن غير المسلمين لن يرضوا عن المسلمين في عقائدهم أو أفكارهم، يقول الله عز وجل ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۗ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾، سورة البقرة، ١٢٠.

وهناك عشرات الأحاديث التي تبلغ مرتبة القطع اليقيني "الدلالي" و"المعنوي" في أن الرسول صلى الله عليه وسلم وصحبه الكرام قد تعمدوا مخالفة اليهود، بدءاً من تحويل القبلة من بيت المقدس إلى المسجد الحرام وصيام يوم عاشوراء، أو صوم يوم السبت، انتهاءً إلى مخالفتهم في صبغ الشعر والأحذية، وأن قوله "خالفوا اليهود"، قد تكرر كثيراً في نصوصه(١٢١).

---

(١١٩) نقلاً عن: **الموقع الفلسطيني للمعلومات**، بتاريخ ٤ مايو ٢٠٠٥.

(١٢٠) انظر: **الموقع الفلسطيني للمعلومات**، بتاريخ ٥ يناير ٢٠٠٥.

(١٢١) انظر: النووي، **رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين**، باب النهي عن التشبه بالشيطان والكفار، رقم الباب (٢٩٣)، ص٣٧٣.

وقد أفاض شيخ الإسلام ابن تيمية ٧٢٨هـ في بيان وجوب مخالفة أهل الكفر والضلال، وأن اليهود من أبرز من يجب مخالفتهم، يقول في ذلك: "إن الأمر بموافقة قوم أو بمخالفتهم، قد يكون لأن نفس قصد موافقتهم أو نفسَ موافقتهم مصلحة، وكذلك نفسُ قصد مخالفتهم، .. بمعنى أن ذلك الفعل يتضمن مصلحة للعبد أو مفسدة"(١٢٢).

وهنا، يدخل مشاركة الصهاينة في احتفالاتهم وأعيادهم وأحزانهم، فهم أهل حرب، وقد اغتصبوا ديار مسلمين، ومن ضمن هذا، الاعتراف بهم كدولة ذات سيادة، وإعطاؤهم أي حق شرعي في فلسطين، ومن ثم مشاركتهم في الاحتفال بمناسباتهم الوطنية، كعيد الاستقلال أو إقامة دولتهم المعتدية على دار الإسلام.

وفي هذا الشأن – أيضاً – يجب على أبناء فلسطين تحري نشر اللغة العربية، والاعتزاز بها كقيمة حضارية للمسلمين، ولأن "اعتياد اللغة يؤثر في العقل والدين والأخلاق، تعلم اللغة العربية واجب لفهم الدين"(١٢٣)، وهذا لا يمنع من تعلم اللغة العبرية لبعض المهتمين بفهم العدو وخططه وفكره الاستراتيجي، وأبعاد حربه على الإسلام.

وقد وفق الله علماء الشريعة قديماً في التصدي لمحاولات اليهود في تطويع العقل المسلم، عندما نثروا ما يسمى بـ "الإسرائيليات"، وهي مرويات اليهود في أخبار من سبق في بعض التفاسير والروايات، حيث جعلوا أن هذه الروايات لا تسمن ولا تغني من جوع، سيما وأنها من مصدر غير موثوق به، لا سيما وأن "في هذه الإسرائيليات ما هو كذب على الأنبياء، أو ما هو منسوخ في شريعتنا، ما لا يعلمه إلا الله"(١٢٤).

٩) **من المقاصد الأصيلة في دعم ضروري العقل في هذا الصراع، الاهتمام بالمجال الإعلامي والدعائي والتسويقي للمشروع الإسلامي التحرري، بدرجة**

(١٢٢) ابن تيمية، **إقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أهل الجحيم**، ص١٣.
(١٢٣) ابن تيمية، **إقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أهل الجحيم**، ص٢٠٧.
(١٢٤) ابن تيمية، **إقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أهل الجحيم**، ص٤٣٨.

تصل لتكشف زيغ المحتلين ومخططاتهم وتسوق لمشروع المقاومة وتؤكد على أحقية المسلمين بهذه الأرض وشرعية حقوقهم، ومخاطبة الرأي العالمي بالفكر الإسلامي وقدرته على مواكبة التغيرات.

وقد ذكر جيمس كاري الأستاذ بجامعة الينوي أن: "وسائل الإعلام الموجودة في المجتمع تؤثر تأثيراً قوياً في أشكال التنظيم الاجتماعي الممكنة.. وهكذا تؤثر وسائل الإعلام في أنواع التجمعات الإنسانية التي يمكن أن تنشأ في أي حقبة"(١٢٥).

ولقد صار الاحتكار الإعلامي سمة الأقوياء في عصرنا الحاضر، فلا فائدة في تحصيل سر الصنعة "Know How" منهم، ولقد نجح الصهاينة إعلامياً لدرجة مكنتهم من السيطرة على الأبواق الإعلامية العالمية، يكفي أن مساحة المواد الإعلامية للولايات المتحدة الأمريكية تحت سيطرة الصهاينة التي تصل إلى ٩٠٪ من الضخ الإعلامي العام على مستوى العالم كله، وزاد الأمر سوءاً سيطرة المؤسسات والهيئات والإذاعات التي يسيطر عليها اللوبي الصهيوني على أغلب مظاهر الحياة في الولايات المتحدة الأمريكية، التي يوجد فيها ٦٧٠٠ محطة إذاعة تجارية، وأكثر من ٧٠٠ محطة تلفزيونية، و١٥٠٠ صحيفة ودورية يومية، إضافة إلى محطة حكومية واحدة هي صوت أمريكا Voice of America التي تخضع هي الأخرى لتوجهات اللوبي الإسرائيلي(١٢٦)

وهذا ما يحتم علينا ضرورة الاهتمام بالمجال الإعلامي، والتحضير لصراع إعلامي يتناسب مع طبيعة هذا الصراع وتشعباته، لا سيما وأن الآلة الإعلامية الصهيونية غالباً ما تصف المقاومة بالإرهاب الفلسطيني "Palestinian territory".

---

(١٢٥) عبد العزيز شرف، **المدخل إلى وسائل الإعلام**، (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ط٢، ١٩٨٩)، ص ٧، قارن مع:
Richard D, ***An Introduction to Communication***, (USA: Simultaneously Published: 1998, Third edition). p, 23-40

(١٢٦) محي الدين عبد الحليم، **إشكاليات العمل الإعلامي بين الثوابت والمعطيات العصرية**، (قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط١، ١٩٩٨)، ص١٢٣.

الخاتمة

بعد هذه الإطلالة على أهم المقاصد الأصيلة لحفظ مقصد العقل في الصراع العربي الصهيوني، نقف لنختم دراستنا هذه بأهم النتائج:

١ – ضروري العقل من الضروريات الأساسية التي توقف عندها علماء الأصول والشريعة، وكان له فقهاً متميزاً في كتب الفقهاء ومصنفاتهم، وله دور في فهم مقتضيات قضايا المسلمين العامة، وتأتي القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني في أولوية هذا الدور.

٢ – تُعدُّ إشكالية الصلح مع الصهاينة إشكالية شرعية تعتمد – بصورة أساسية – على المنهج العقلي في درك المصالح ودرء المفاسد.

٣ – يُعدُّ المنهج الإسلامي القائم على جملة من النصوص الدينية والحوادث التاريخية والمعطيات الواقعية أكثر قرباً والتصاقاً لمصالح الشعب الفلسطيني، يقابله تفريط إلى حد ما من قبل منهج العلمانيين واليساريين.

٤ – هناك جملة من المقاصد الأصيلة يجب المحافظة عليها على أرض فلسطين، من أهمها: رفض المنهج السلمي كطريق وحيد وأساسي لاسترداد فلسطين المحتلة، وتعزيز العمل المؤسسي والشوري في القيادة المجاهدة المتصدية للمحتل، يوازيه تفّعيل التعبئة الشاملة في أفراد الأمة ضد العدو الصهيوني، بكافة الوسائل والأدوات، من تعليم وتربية وإعلام وثقافة واقتصاد وسياسة، و دعم التعليم في الجامعات والكليات والمدارس، والعمل على محو الأمية والتصدي للخطط الصهيونية في إفشال مشاريع التعليم والتربية.

٥ – العمل على إبراز قدرة العقل المسلم في التأسيس لصناعات حربية وقتالية وتقنية ضد العدو الصهيوني، وتأسيس المراكز البحثية

ومؤسسات الدراسات المتخصصة في معرفة العدو، وخططه واستراتيجياته في المنطقة.

٦ – الاهتمام بالمجال الإعلامي والدعائي والتسويقي للمشروع الإسلامي التحرري، بدرجة تصل لتكشف زيغ المحتلين ومخططاتهم وتسوق لمشروع المقاومة وتؤكد على أحقية المسلمين بهذه الأرض وشرعية حقوقهم، ومخاطبة الرأي العالمي بالفكر الإسلامي وقدرته على مواكبة التغيرات، هذا بلا شك سيعزز من الاعتزاز بالهوية الإسلامية والعمل على أسلمة المناهج والأدوات والمصطلحات المتعلقة بالصراع، والاعتزاز باللغة العربية.

المخطط التالي يبين أهم المقاصد الأصيلة التي يجب مراعاتها في عملية الحفاظ على مقصد العقل في شؤون القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني.